

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٧٧

الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	الرئيس كينياتا	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إستونيا	السيد يورغنسون
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد موراليدران
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

التنوع وبناء الدولة والسعي إلى إحلال السلام

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة (S/2021/854)

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/868) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التنوع وبناء الدولة والسعي إلى إحلال السلام

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة (S/2021/854)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*):وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل رواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بفخامة السيد بول كاغامي، رئيس رواندا. أطلب إلى موظف المراسم أن يصطحب الرئيس إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس رواندا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: فخامة السيد تابو مبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا؛ والسيدة فوزية كوفي، أول امرأة تتولى منصب نائبة رئيس البرلمان الأفغاني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/854، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكينيا، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر حكومة كينيا على عقدها مناقشة مفتوحة اليوم بشأن المسألة الهامة المتمثلة في التنوع وبناء الدولة والسعي إلى إحلال السلام. فموضوعكم، سيدي الرئيس، يجسد فكرة حاسمة ولكن كثيرا ما يتم تجاهلها – ألا وهي أن السلام لا يوجد في قطعة من الورق. إنه موجود في الناس – وعلى وجه التحديد، في مجموعة متنوعة من الناس من خلفيات مختلفة يجتمعون لرسم مسار مشترك لبلد ما.

ويمكن للأطراف في النزاعات أن تتفق على إنهاء الأعمال العدائية. ويمكنها أن توافق على بدء عملية طويلة لإعادة بناء البلد، بل يمكنها أن تتضافر من أجل إعادة تشكيل الحكومة. ولكن بدون إشراك طائفة واسعة من الأصوات المتنوعة في كل خطوة من هذه العملية ومشاركة جميع الناس، فإن أي سلام لن يدوم طويلا. فالمظالم القائمة منذ وقت طويل، وأوجه عدم المساواة، وانعدام الثقة، والانقسامات الاجتماعية لن تختفي بمجرد توقف القتال؛ بل يمكن أن تستعر بسهولة مرة أخرى. ويمكن أن تتفاقم إذا لم ير الناس في الجماعات المتعطشة للتغيير أن احتياجاتهم ورؤيتهم للمستقبل يُستجاب لها.

نرى تلك الدوامة تحيط بنا من كل جانب. وفي كل أسبوع، تردد قاعة المجلس صدى آخر المستجدات للصراعات الطاحنة التي تترك جروحا نادبة في عالمنا وتلحق بنا خسائر إنسانية مدمرة.

من بين الاتجاهات التي لا يمكن إنكارها الزيادة الحادة في عدد الجماعات المسلحة من غير الدول في قلب الصراعات، بمن فيهم المتمردون والميليشيات والعصابات الإجرامية وتجار الأسلحة والإرهابيون والجماعات المتطرفة. وتجمع بين الكثيرين منهم هويات مشتركة أو معتقدات مشتركة. والبعض الآخر انتهازي، ومدفوع بالأرباح التي يجنيها من الجريمة أو الوعد بالسلطة. نشهد أ زيادة في الانقلابات العسكرية، وكما خلصت إليه الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي المعنونة "سُبل السلام: النُّهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة"، فإن صراعات عديدة متجذرة بعمق في جوانب الإجحاف القائمة منذ أمد طويل بين الجماعات.

يشعر الناس بأنهم مستبعدون ومهمشون. فهم محرمون من نفس الفرص والعدالة التي يحظى بها جيرانهم، وذلك بسبب ثقافتهم أو

عرقهم أو لون بشرتهم أو خلفيتهم الإثنية أو دخلهم. وفي حين أن جوانب الإجحاف موجودة في كل بلد، غير أنها متفشية بشكل خاص في البلدان التي تُفْتقر فيها الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والأمن والعدالة، وفي البلدان التي لا تزال آثار الاستعمار واضحة للعيان، وينظر إليها في حدود مرسومة تعسفا، وتحظى فيها بعض الفئات بمزايا تاريخية غيرها.

إزاء هذه الخلفية، أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى زيادة جوانب الإجحاف وعكس مسار المكاسب الإنمائية وبناء السلام. وجراء جوانب جديدة من الإجحاف وضعف في هياكل الحكم يحدث فراغ قد تملأه بسهولة أصوات التعصب والتطرف التي يمكن أن تؤدي إلى صراع عنيف. وعلى النقيض من ذلك، فإن شمول جميع الناس يرسى أساس المرونة والسلام المستدام. وليس هناك أوضح من ذلك مما يتجلى في الروابط بين إدماج المرأة والمساواة بين الجنسين، والسلام والأمن المستدامين، وهي مسألة سيناقشها المجلس في وقت لاحق من هذا الشهر.

وفي الوقت الذي تتطلع فيه البلدان إلى بناء سلام مستدام، فإنها تحتاج إلى إشراك جميع شرائح السكان في عملية إعادة بناء المجتمعات المحلية والحفاظ على السلام. وهذه الفكرة في صميم قراري مجلس الأمن والجمعية العامة التوأمين، اللذين اتخذا في عام ٢٠١٥ (القرار المجلس ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠)، وفي عام ٢٠٢٠ (قرار المجلس ٢٥٥٨ (٢٠٢٠) وقرار الجمعية العامة ٢٠١/٧٥) بشأن باستعراضات هيكل بناء السلام. وهو أيضا في صميم خطتي الجديدة للسلام، كجزء من التقرير المعنون "خطتنا المشتركة". وعندما نفتح الباب أمام الإدماج والمشاركة، فإننا بذلك نتخذ خطوة عملاقة إلى الأمام في منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وأود أن أشدد على ثلاثة مجالات بالتحديد.

أولا، يجب أن تعمل المؤسسات والقوانين الوطنية لصالح جميع الناس. وتتضمن الخطة الجديدة المقترحة للسلام تركيزا قويا على الإدماج في كل خطوة من خطوات رحلة أي بلد، سواء قبل الصراع أو أثناءه أو بعده، وعندما يترسخ بناء الدولة فإنه يسير بخطى حثيثة.

وهذا يعني حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الناس في الصحة، والتعليم، والحماية وتكافؤ الفرص. ويعني ذلك تنفيذ سياسات وقوانين تحمي الفئات الضعيفة من الناس، بما في ذلك سن قوانين ضد التمييز على أساس العرق، أو الخلفية الإثنية، أو السن، أو نوع، الجنس، أو الدين، أو الإعاقة أو التوجه الجنسي، أو الهوية الجنسانية. وهذا يعني العمل مع جميع الشركاء لتطوير قدرات وطنية قوية ترتكز على حقوق الإنسان ويمكن أن تخدم جميع الناس على قدم المساواة.

(تكلم بالفرنسية)

ثانيا، ينبغي للبلدان أن تنظر في منح مساحة أكبر للمناطق دون الوطنية. ولا تستطيع البلدان الخارجة من سنوات أو حتى عقود من عدم الاستقرار أن تتجاهل آراء قطاعات واسعة من السكان، وبالتالي تخاطر بإثارة العداوات في المستقبل. ويجب على الحكومات أن تجد سبلا جديدة لدفع السكان إلى الأمام معا في وحدة من خلال الحوار المستمر مع الاعتراف بالاختلافات واحترامها، حتى وإن كان ذلك يعني نقل بعض مجالات السلطة. ولهذا السبب تسعى الأمم المتحدة، من خلال بعثاتها ومكاتبها القُطرية، إلى تيسير إجراء حوار مستمر بين المؤسسات الوطنية والسكان المحليين والجماعات المحلية. وهذا هو الشأن الذي يتعين على جميع الناس أن يسهموا فيه لتشكيل مستقبل بلدهم.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الواقع، يجب إشراك النساء والشباب وأكثر الفئات تهميشا في كل خطوة على الدرب. إن بناء السلام واستدامته يتطلبان أصواتهم وأعمالهم. ولهذا السبب فإن عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة لدينا تركز تركيزا قويا على زيادة إدماج ومشاركة النساء والشباب مشاركة مجدية.

في الصومال، على سبيل المثال، دربَّت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الشباب الذين لديهم طموحات سياسية وينتمون إلى مختلف الأحزاب السياسية، وقدمت البعثة الدعم للحكومة

والقيادات النسائية في سياق عملية التنفيذ الكامل بنسبة ٣٠ في المائة من التحصيص الجنساني في انتخابات بلدهم. وقد سافرت نائبة الأمين العام مؤخرا إلى هناك لإبراز الأهمية الحاسمة للقيادة النسائية في بناء السلام والأمن واستدامته. ويتعين علينا بوصفنا مجتمعا عالميا أن نواصل تشجيع ودعم المشاركة الكاملة والفعَّالة للنساء والشباب في تلك الرحلة.

أما بالنسبة للبلدان الخارجة من أهوال الصراع والتي تتطلع إلى مستقبل أفضل – بل جميع البلدان – فيجب ألا يُنظر إلى التنوع بوصفه تهديدا. إنه مصدر قوة ومرساة للسلام والاستقرار في أجزاء من العالم لم تشهد سوى القليل جدا منهما. وهو أيضا نقطة تجمع لكل الناس للمساهمة في مستقبل أفضل لأنفسهم ومجتمعاتهم. وبوصفنا مجتمعا عالميا علينا أن نجد طرقا جديدة لتحقيق ذلك.

أشكر كينيا مرة أخرى على إبراز هذه المسألة المهمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لرئيس جمهورية رواندا.

الرئيس كاغامي (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى فخامة الرئيس أوهورو كينياتا على الدعوة الموجهة إلي للانضمام إلى مجلس الأمن اليوم، وعلى اختيار هذا الموضوع المهم والحسن التوقيت لهذه المناقشة.

إن السلام أكثر بكثير من غياب العنف. ويكمن الشرط المسبق لتحقيق السلام المستدام في الفهم المشترك للأسباب الجذرية للنزاعات من جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في المجتمع. واسمحوا لي أن أعرض بعض الأفكار حول ما قد يستتبع ذلك، مستنيرا بتجربة رواندا الأخيرة.

أولا، ينبغي فهم بناء السلام بأنه عملية مستمرة، أي بحث مستمر عن حلول من خلال الحوار وتوافق الآراء، كما نقول في رواندا. وقد لا يكون من الممكن منع نشوب كل النزاعات منعا تاما؛ بل في الواقع قد تتبدى مظاهر الخلافات والمظالم دائما في شكل من الأشكال. غير أنه يمكن تقليل أثر المنازعات إلى أدنى حد وذلك بالالتفات إلى الاحتياجات والتوقعات المحلية. وهذا يعني الاستثمار في قدرة المؤسسات والأفراد لكي يتمكنوا من تحقيق النتائج التي يتوقعها ويستحقها المواطنون.

ثانيا، لا يوجد قالب عالمي يمكن نقله تلقائيا من سياق إلى آخر. بيد أن التماس المشورة والقدوة الخارجية يمكن أن يساعد في التشجيع على التأمل وإيجاد نهج جديدة. وفي رواندا، استفدنا من مختلف الشراكات.

ثالثا، يجب أن نأخذ في الحساب القوة المتنامية لوسائل التواصل الاجتماعي لاستغلال عوامل الانقسام في المجتمع التي يمكن أن تضعف النسيج الاجتماعي بسرعة.

وأخيرا، فإن بناء السلام ليس مشروعا تقنيا بحتا. إنه مشروع سياسي وإنساني عميق ويجب أن يأخذ في الاعتبار مشاعر وذكريات مختلف الأطراف المشاركة في عملية المفاوضات. وللمنظمات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، دور مركزي في العديد من الحالات. وتؤدي جماعات المجتمع المدني أيضا، لا سيما تلك التي تقودها النساء، دورا رئيسيا، شأنها في ذلك شأن قيادات الأعمال التجارية. ومع ذلك، بالرغم من أنه قد أتيحت لنا الفرصة لاستخلاص الدروس من الإخفاقات والنجاحات السابقة في عمليات بناء السلام، فإن مجموعة أدوات المجتمع الدولي لم تتغير كثيرا.

وتتسم مسيرة رواندا في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية بالتركيز المستمر على وحدتنا الوطنية والإدماج وتقديم الخدمات. وهناك أمثلة إيجابية أخرى من أفريقيا وخارجها. والشراكة العملية والملموسة بالغة الأهمية. إن تجربة رواندا هي أنه مهما بدت الحالة سيئة، فإن النجاح خيار مطروح دائما.

فلنستفد من مناقشة اليوم ولنلتزم بالعمل معا للمطالبة بتحقيق نتائج أفضل في بناء السلام الدولي.

ومرة أخرى، أشيد بجمهورية كينيا لتنظيمها حدث اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر الرئيس كاغامي على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لفخامة الرئيس السابق تابو مبيكي.

السيد مبيكي (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر الرئاسة الكينية لمجلس الأمن على مبادرتها بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن بناء السلام والسلام المستدام، مع التركيز على المسألة الهامة المتمثلة في العلاقة بين التنوع من جهة، والسلام وبناء الدولة، من جهة أخرى.

كما يعلم أعضاء المجلس، اتخذ الاتحاد الأفريقي قبل بضع سنوات قرارا جريئا بإسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، وهذا يعني أن القيادة السياسية للقارة توصلت إلى رأي مفاده أنه يجب على أفريقيا في نهاية المطاف أن تتخلص من ويلات الحرب والنزاع العنيف، التي استمرت طوال سنوات استقلال دولها تقريبا. وفي هذا السياق، كانت الدول والحكومات الوطنية الأفريقية مدركة تماما لحاجة أفريقيا الماسة إلى السلام المستدام الذي يجتمع مجلس الأمن لمناقشته.

وكما يعلم أعضاء المجلس أيضا، فقد اتبعت على مر السنين إجراءات موحدة إلى حد ما لحل النزاعات التي اندلعت، بما في ذلك بالتأكيد النزاعات في أفريقيا. ويتدخل المجتمع الدولي لضمان إبرام المتحاربين لاتفاقات لوقف إطلاق النار. وعندئذ يتم نشر حفظة السلام لضمان احترام وقف إطلاق النار. وتوضع بعد ذلك ترتيبات لحكومة تصريف أعمال، ويتم التفاوض على دستور جديد. وتجري انتخابات على أساس ذلك الدستور لتشكيل حكومة جديدة، وبعد ذلك تُنهى مهمة حفظ السلام، بعد أن يتحقق السلام.

ومع ذلك، وبصورة مشروعة تماما، سيطرح السؤال التالي: هل سيكون هذا سلاما مستداما؟ قبل خمس سنوات، أصدرت مؤسسة السلام العالمي تقريرا هاما بعنوان ”السياسة الأفريقية، السلام الأفريقي“، بناء على طلب في إطار هيكل السلام التابع للاتحاد الأفريقي بأن تفكر المؤسسة في مسألة مستقبل بعثات السلام في أفريقيا. وقال التقرير، في جملة أمور، ”إن التركيز على ' أولوية الجانب السياسي ' في جميع ردود الاتحاد الأفريقي أمر ضروري“، وأصر على الدور الرئيسي للسياسة في تصميم عمليات السلام وتنفيذها. ويقول التقرير ”إن إجراءات المنع لتفادي الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة هي المهمة الأساسية الوحيدة لبعثات السلام الأفريقية“، مضيفا أن ”هذا يتطلب إمكانية الوصول على نحو استثنائي إلى أعلى مستوى لصناع القرار إلى جانب المصداقية والسلطة التقديرية“.

وعلاوة على ذلك، قال التقرير إنه يتفق مع فريق الأمم المتحدة المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام ٢٠١٥ بشأن، أولا، أولوية السياسة في دفع تصميم وتنفيذ عمليات السلام، وثانيا، التركيز الجديد والأقوى على منع نشوب النزاعات.

وكما تعلمون، سيدي الرئيس، فإن الهدف من هذا الإصرار على أولوية السياسة هو التأكيد على أن حل النزاعات لا ينبغي أن يكون مدفوعا ببساطة أو أساسا باعتبارات أمنية. إن أولوية السياسة تعني وجوب أن يعالج حل النزاعات المسألة الحيوية للأسباب الجذرية للنزاع، وهذا لا يهدف إلى إسكات المدافع فحسب، على أهمية ذلك، بل إلى ضمان السلام المستدام.

وهذا يوجه الانتباه تماما إلى المسألة المركزية في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم، أي مسألة التنوع. ومن المؤكد أن تجربتي الشخصية، المستمدة من المشاركة في حل النزاعات في قارتنا، تؤكد مركزية الفشل في إدارة التنوع على النحو السليم كأحد الأسباب الجذرية للحرب الأهلية والنزاع العنيف، وأن هذه التجربة تتعلق ببلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وكوت ديفوار والسودان. وفي هذا السياق، أود أن أوصي بإجراء دراسة لتقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون لعام ٢٠٠٤، الذي يقول الحقيقة المرة بأن البلد قد شهد حربا مكلفة للغاية دامت ١١ عاما، واندلعت في عام ١٩٩١ نتيجة لعدم إدارة التنوع.

وبالمثل، نرى نتيجة الفشل في إدارة التنوع في النزاع العنيف المتواصل في الكاميرون. ولكن المثال المؤلم الآخر هو النزاع العسكري الرئيسي المستمر في إثيوبيا. وكما يعلم أعضاء المجلس، مع اقتراب

عام الاتحاد الأفريقي لإسكات الأسلحة، ٢٠٢٠، من نهايته، اندلع هذا النزاع في منطقة تيغراي. إن التحدي المتمثل في إدارة التنوع الواضح جدا في إثيوبيا على النحو الصحيح تشكل جوهر النزاع العنيف الذي يشمل تيغراي، والحقيقة التي لا جدال فيها هي أن الإدارة الناجحة لهذا التنوع لا يمكن أن تتحقق، بل لن تتحقق، من خلال أسلحة الحرب. وكما سبق أن ذكر عدد كبير من أعضاء المجلس، ينبغي أن يعلن المتحاربون في إثيوبيا وقفا دائما لإطلاق النار، وأن ينخرطوا بالتراضي في حوار وطني شامل، بالتحديد من أجل الاتفاق على ما ينبغي أن يفعلوه معا لتحقيق الهدف المهم جدا والنبيل المتمثل في الوحدة في إطار التنوع. وقد أعلن القادة الوطنيون المنتصرون في نهاية حرب بيافرا في نيجيريا في عام ١٩٧٠ أنهم سيتبعون سياسة "لا غالب ولا مغلوب". وأعتقد أن هذا هو بالضبط ما تحتاجه إثيوبيا.

وما أودأن اقترحه في النهاية هو أن ينطلق مجلس الأمن، في معرض وفائه بالتزامه بصون على السلام والأمن الدوليين، من موقف قبول أسبقية المسار السياسي. ومن ثم فستساعد تدخلاته على تحقيق السلام المستدام وتسهم في بناء الدولة عن طريق التصدي لتحديات مثل الإدارة السليمة للتنوع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مبيكي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كوفي.

السيدة كوفي (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة المفتوحة المناسبة التوقيت بشأن بناء السلام والسلام المستدام. وأود أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى كينيا لتوجيهها الدعوة إلي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن.

والموضوع العام لهذا الاجتماع هو "التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام". والتنوع والشمول هما حجر الزاوية في بناء الدولة وبناء السلام. وما من أحد يقدر قيمة العيش في سلام ووئام بقدر ما يقدره شعبي في أفغانستان – أولئك الذين يولدون ويموتون في الحرب؟

فمستقبل أفغانستان، بلدي، هو آخر اختبار لمعرفة ما إذا كان بوسعنا أن نتكاتف كمجتمع عالمي من أجل تفعيل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في مواجهة المحن. وفي الواقع، وبينما أتكلم أمام مجلس الأمن اليوم، فإن النساء والرجال الذين كرسوا حياتهم لبناء السلام، ولتعزيز سيادة القانون والعدالة والمساواة في بلدي – أولئك الذين يعرضون حياتهم للخطر لحماية وخدمة حياتنا – يعيشون في ظل اضطهاد لا يرحم، يفرض عليهم بواسطة سلطة الاستبعاد.

وما يحدث في أفغانستان ينبغي أن يكون مصدر قلق لنا جميعا. وفي الواقع، عندما غادرت أفغانستان قبل بضعة أسابيع، وفي اللحظة التي وصلت فيها إلى المطار، رأيت آلاف الأشخاص يسيرون في شوارع كابول. وكانت المدينة تبدو وكأنها مقبرة مأهولة بأناس على قيد الحياة – أناس يائسين ومحبطين وعاجزين.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نتكاتف لمحاسبة الطالبان على ما يحدث في بلدي. وهناك تقارير خطيرة تفيد بأن الحريات الأساسية تتعرض للانتهاك. وتعتبر النساء والفتيات مرة أخرى مواطنات من الدرجة الثانية. إنهم يجعلوننا غير مرئيات مرة أخرى.

ويبين هذا الوضع كيف أن الاختلالات في توازن القوى هي السبب الجذري لما نشهده من تفشي النزاعات وعدم المساواة. واسمحوا لي أن أذكر مجالين محددين تسبب فيهما هياكل السلطة الفوضى بصفة خاصة، وحيث يتعين علينا أن نتخذ إجراءات معا لمعالجة النتائج الضارة.

المجال الأول مألوف لدينا، وهو العلاقة بين الرجل والمرأة. فالرجال هم في المقام الأول من وضعوا قواعد اللعبة للسيطرة على عالم اليوم، وهي تأخذ مصالح الرجال في الاعتبار. وهي قواعد تعتبر أن الرجل هو القاعدة والمرأة هي الاستثناء. وباختصار، فإن عالم اليوم مهيأ لتسهيل بقاء السلطة بأيدي الرجال.

إن أهداف التنمية المستدامة – مخططنا المشترك لبناء مجتمعات سلمية ومزدهرة وشاملة للجميع – تنص بوضوح على أن المساواة بين الجنسين هدف في حد ذاته ومفتاح لتحقيق الأهداف الستة عشر الأخرى. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن نجعل عملياتنا السياسية وهياكلنا وأساليب عملنا أكثر استجابة لاحتياجات المرأة.

ففي أفغانستان، على سبيل المثال، نريد إجراء محادثات مباشرة وجها لوجه مع الطالبان. وبوسع الأمم المتحدة أن تضمنا إلى أفرقة الوساطة الخاصة بها. ويمكنها أيضا أن تيسر عقد اجتماع لوفدنا النسائي مع الطالبان. ونحن نريد أن نفعل ذلك من أجل أخواتنا في الوطن. فقد ظلت النساء في أفغانستان لسنوات ينادين بالمشاركة المجدية للنساء والشباب وضحايا الحرب، ويمارسن الضغوط من أجل تلك المشاركة ويطالبن بها كشرط مسبق لنجاح عملية السلام. وقيل لنا: ”القرارات لم تتخذ بعدُ؛ وبمجرد اتخاذ القرارات، سنُشرِككن“. بل، دعونا نكن جزءا من عملية اتخاذ القرار. ولا تقرروا نيابة عنا. فلنشارك الرجال في اتخاذ القرارات كي تكون قرارات مستدامة ومُجدية ومقبولة للجميع. فيا ليت أصوات النساء سُمعت، ومنح شعب أفغانستان المزيد من الوقت للتفاوض بشأن مستقبله، لكان بوسعنا أن نتجنب الحالة التي نحن فيها الآن. وحتى لو كنا توصلنا إلى اتفاق بين الأطراف المتحاربة يحظى بقبول جميع الأطراف بنسبة ٥٠ في المائة، فإن ذلك سيكون أفضل بكثير من الحالة الفوضوية التي نحن فيها الآن.

وإذ يتعامل كل عضو في المجلس مع حكومة طالبان المؤقتة، بغض النظر عن مجال التركيز الاستراتيجي، يرجى تتذكروا أن البلد يضم ما بين ١٦ و ١٧ مليون امرأة وفتاة لا يعرفن ما يخبئه لهن الغد. إنها حقيقة مفجعة. وكامرأة أمضت حياتها في أفغانستان، يفطر قلبي أن أعود إلى نقطة البداية بعد ٢٠ عاما من بذل النفوس والأموال.

والمجال الآخر الذي يمكن أن تسبب فيه اختلالات القوى ضررا هو عندما توجه هذه الاختلالات نحو الأقليات – أو بالأحرى تستهدفها ظلما. وجميع بلدان العالم تضم أشخاصا ينتمون إلى أقليات قومية وعرقية ودينية ولغوية. وإن كانت الأوضاع تتباين تباينا كبيرا، فوجه الشبه بين جميع هذه الحالات هو أن الأقليات كثيرا ما تواجه أشكالا متعددة من التمييز، مما يؤدي إلى التهميش والاستبعاد والتشريد القسري والهجرة. انظروا إلى الوضع في أفغانستان مثلا، حيث يضطر آلاف الأشخاص من الأقليات الدينية وغيرها من جماعات الأقليات إلى الفرار من قراهم فيصبحون بلا وطن أو مستقبل. ومن يعيشون في تلك الحالة هم فقط الذين يفهمون المعاناة الناجمة عن فقدان المأوى والهوية.

ويتطلب تحقيق المشاركة الفعالة للأقليات وإنهاء استبعادها أن نحتضن التنوع من خلال تعزيز وتنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولا يمكن أن يكون ثمة مجال للتمييز، الذي يضعف المجتمعات ويدفع المجتمعات المحلية إلى مزيد من التنافر. إن المنصة العمومية التي يتمتع بها أعضاء المجلس تصاحبها مسؤولية التزام جانب الحصافة في استخدامها. وعلى أعضاء المجلس، باعتبارهم قادة سياسيين ودبلوماسيين، واجب إشراك من يختلفون، بدلا من استبعادهم. وفي الوقت الذي تزداد فيه مجتمعاتنا انقساما، يمكن لأعضاء المجلس أن يعززوا القيم الأساسية المتمثلة في الاحترام والحلول التوفيقية والحوار.

ونظرا لكون البلد مكونا من الأقليات، ومن عدة مجموعات إثنية ولغوية تعايشت على مر القرون، سواء خلال فترات النزاع أو السلام، فإن الشمولية من خلال المشاركة المجدية لجميع الفئات وهياكل السلطة، هي أكثر أهمية اليوم في بلدي مما كانت عليه في أي وقت مضى. إن الناس في بلدي اليوم يريدون تمثيلا مُجديا. تلك هي الرسالة التي أردت أن أنقلها إلى حركة الطالبان أثناء مفاوضاتي مع ممثليها. وقد أردت أن أقول لهم إن أفغانستان اليوم هي أفغانستان متحولة. ويتعين على الطالبان أن يتكيفوا مع الواقع الجديد في أفغانستان. وحقيقة كون آلاف الأشخاص يمارسون حقوقهم المدنية كل يوم ويحتجون على ما يحدث في البلد هي مثال مصغر لمدى تغير الجيل الحالي.

والدرس الرئيسي المستفاد من السنوات الـ ١٥٠ الماضية من تاريخ بلدي هو أن السلام الدائم والدولة المستدامة في بلد متعدد الأعراق ومتنوع يتطلبان هيكلا اجتماعيا وسياسيا قائما على التعددية. ومن ثم يتعين على المجتمع الدولي أن يؤكد بوضوح أنه لن يعمل مع السلطات في كابل إلا إذا عملت مع جميع الأطراف لرسم طريق واضح يضمن الحقوق الأساسية لجميع شرائح المجتمع وإدماجها في الدولة، ولا سيما النساء والفتيات. وينبغي أن يشمل ذلك العودة السريعة إلى النظام الدستوري من خلال انتخابات يجب أن يتمكن الجميع من المشاركة فيها. وأعلم أنه ليس لدينا الكثير من التجارب والأمثلة الجيدة على الانتخابات في أفغانستان، ولكن لا بديل عن الانتخابات. فالناس،

بكل مشاكلهم، يؤيدون إجراء الانتخابات. ولنتذكر أن الناس دفعوا أفدح ثمن؛ فقد قُطعت أصابعهم لأنهم أدلوا بأصواتهم، ولكنهم ما زالوا يمارسون هذا الحق.

أخيرا، وبينما يلوح شبح الأزمة الإنسانية في الأفق، تشكل النساء والأطفال أغلبية السكان الضعفاء. وللوصول إليهم، لا سيما بالنظر إلى أيديولوجية التمييز الجنساني التي يؤمن بها أولئك القابضون على السلطة في كابول، من الضروري أن تطالب الأمم المتحدة بحماية وإشراك الأفغانيات العاملات في مجالي المعونة وبناء السلام وغيرهن من العاملات في المهن المدنية وفي المنظمات الأهلية – ليس كمستفيدات فحسب، بل أيضا كصانعات قرار. فهن يقمن بدور حاسم في توزيع المعونة وإيصالها وهن الأكثر احتياجا لها. وهذا الأمر برمته تحت سيطرة الأمم المتحدة. ويجب أن يتعلم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الأخرى من الدروس المستفادة من الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١. وعندما كنت أعيش في أفغانستان، كنت متلقية لذلك. ويجب على المكتب وتلك الوكالات وضع خطة عملية وواضحة للمعونة تراعي الفوارق بين الجنسين.

ولنتذكر أن ضمان الأمن والاستقرار والعدل في أفغانستان يعني عالما آمنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كوفي على إحاطتها.

سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس كينيا.

في البداية، أود أن أشكر معالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش وفخامة الرئيس بول كاغامي وفخامة الرئيس السابق ثابو مبيكي والسيدة فوزية كوفي على أفكارهم الثاقبة. وأنا ممتن جدا لهم جميعا على تلبية دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة.

إن الرسالة الرئيسية التي أود أن أوصلها اليوم هي أن سوء إدارة التنوع يؤدي إلى تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين. وكثيرا ما يكون عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها نتيجة للإقصاء على أساس الهوية. وغالبا ما يكون هذا الإقصاء مؤسسيا في الحوكمة والعلاقات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والعالمي. وهو يتجلى في القولبة النمطية والتعصب ويؤدي، في جملة أمور، إلى غياب فرص العمل أو سبل العيش لبلايين الأشخاص، على أساس هوياتهم فحسب وإلى عدم قدرة المجتمعات المحلية والبلدان على الاستفادة من مواردها الطبيعية. ويؤدي إلى الظلم المناخي وإلى نظام تجاري غير عادل.

والنتيجة هي شعور عميق بالظلم والمرارة، يمكن للشعبويين والغوغائيين استغلاله بسهولة. وتنطبق هذه المقولة بشكل خاص عندما تنقل وسائل التواصل الاجتماعي هذه المشاعر والسرديات وما تنطوي عليه من نشر لمعلومات خاطئة ومعلومات مضللة وروايات غالبا ما تكون مشوبة بميول التحريض والتطرف. ويؤدي ذلك إلى تدهور الثقة في المؤسسات وإضعاف شرعية الدولة. وهو ما يشكل وقودا للإرهاب والتمرد وتصاعد كراهية الأجانب وخطاب الكراهية والنزعة القبلية الباعثة على الفرقة والعنصرية.

ويُضعف تصاعد النزاع الاجتماعي أو السياسي بشدة قدرة الدولة على منع الأزمات أو التخفيف منها. ويجدر التأكيد على أن الانتخابات، بدلا من أن تعمل على إضفاء الشرعية على الدولة في بيئة المظالم القائمة على الهوية، لا تؤدي في بعض الأحيان إلا إلى زيادة الانقسامات. وتتحول إلى لعبة صفرية المجموعة في مسابقة يربح فيها الفائز كل شيء ويبدو أنها تحرض الهويات العرقية والإثنية والدينية ضد بعضها بعضا.

وقد أصبحت صور الرجال والنساء اليائسين على ظهر الطوافات الغارقة، وهم يحاولون الهجرة بحثا عن فرص اقتصادية، شائعة اليوم. وهي تشير إلى نظام سياسي واقتصادي دولي غير ملائم لمواجهة تحديات اليوم، وهو بالتأكيد لا يفي بالغرض لتحقيق أهدافنا في مجال التنمية المستدامة.

وغالبا ما يكون عجز بلدان هؤلاء الرجال والنساء عن توفير فرص مجدية لهم نتيجة لوصفات ونماذج وحيدة صالحة لجميع الحالات تفرضها مؤسسات عالمية قوية، لا تراعي تنوع الدول واحتياجاتها المختلفة، فضلا عن السياقات المختلفة. ولذلك، فإنها تديم

عدم المساواة والإقصاء. كما أن النزعة القومية تجاه مسألة اللقاحات وتدابير حظر السفر والقوائم الحمراء تزيد من تأجيج الانقسامات بين الدول الغنية والفقيرة.

إن هذه هي مظاهر عدم القدرة على التعامل مع عالم متنوع. وهي عوامل رئيسية في غالبية حالات النزاع التي ينظر فيها مجلس الأمن لمعظم الوقت. ويجب أن نتعامل مع ذلك الأمر وهو يتطلب أن نقبل بضرورة تغيير نظمنا الوطنية والعالمية للاقتصاد والحوكمة لإدارة التنوع على نحو أكثر فعالية. والبداية الضرورية هي إعادة هيكلة النظم العالمية للتعاون والحوكمة بحيث تتماشى حقا مع المبدأ القائل بأن جميع الشعوب والبلدان متساوية القيمة. وعلينا أيضا أن نغير الطريقة التي نتبنى بها التنوع على الصعيدين الوطني والمحلي.

ويجب النظر إلى الدولة بوصفها حاميا رئيسيا للوحدة والتماسك الوطنيين، وأن تقوم بذلك حقا. وهذا يعني أنه يجب على الدولة، كواجب أساسي، الإيمان باحترام الاختلاف. وإذا أُريد للدولة أن تُظهر هذه الصفة، فإنه يتعين أن يعمل القادة السياسيون انطلاقا من سياسة جديدة قائمة على التماسك. وفي حالة البلدان المنقسمة بشدة، كبداية، يمكن لفرادى القادة أن يُظهروا أن بوسعهم الاتحاد من أجل الأمة على الرغم من الاختلافات السياسية العميقة التي قد تكون قائمة بينهم.

وأنا فخور بأن كينيا أظهرت هذا النهج، عندما كانت تواجه انقساما سياسيا خطيرا في أوائل عام ٢٠١٨. وكان الساسة يتحدثون بصورة متزايدة عن الخلافات السياسية باعتبارها تنافسا وإقصاء عرقيين. ولذلك، لم يكن مقبولا أن نواصل السير على ذلك الطريق إذا كنا نريد حقا بناء كينيا المزدهرة والآمنة التي يتوق إليها شعبنا.

وفي ٨ آذار/مارس من العام نفسه، صافحت زعيم المعارضة. وقد فعلنا ذلك لإيصال رسالة إلى جميع الكينيين مفادها أن تماسك بلدنا ووحدته أقوى كثيرا من تنافسنا السياسي. وبعثت تلك المصافحة شعورا قويا بالأمل في صدور الكينيين. وهدأت الأجواء وتذكرنا أننا جزء من عائلة كينية وأن هويتنا لا تُحدَّد استنادا إلى تنافسنا السياسي. وأصبح من الواضح أننا إخوة مواطنون، دون اعتبار للعرق أو الاختلافات الإقليمية، وأن بيننا مصلحة مشتركة في السلام.

لقد كانت المصافحة أكثر من مجرد بادرة سياسية؛ فقد كانت ابتكارا سياسيا يرمي إلى إدراج سلامة كينيا ووحدتها وازدهارها في صميم عملنا السياسي. وقد سعينا إلى بناء قضبان السلامة هذه في كيفية هيكلة الدولة وعملها من خلال حوار وطني. وستواصل كينيا بناء وحماية وحدتها. وآمل أن نحافظ عليها وأن تتوصل بلدان أخرى إلى نتيجة مماثلة. عندئذ ستكون دولنا جيدة في منع نشوب الصراعات وستقوم بتصدير الاستقرار والأمن لجيراننا.

وفي ظل هذه الخلفية اخترت موضوع اليوم لتوجيه مناقشتنا. وأود أن أقدم بعض التوصيات التي أعتبرها أساسية في إدارة التنوع، الذي يدعم بناء الدولة والسلام المستدام.

أولا، ينبغي لنا أن نضع قضبان السلامة على المنافسة السياسية في جميع الدول، ديمقراطية أو غير ديمقراطية. ويمكن تحقيق ذلك بتحفيز ثقافة سياسية لا تعرض التماسك الوطني للخطر من خلال استغلال الهوية للتفريق بين المواطنين وخلق العداوة بينهم.

ثانيا، يجب أن نجري استعراضات شاملة لمؤسساتنا الدولية للنظر فيما إذا كانت صالحة للغرض في بناء عالم أكثر شمولا وإدارة التنوع بشكل أفضل، لا سيما في أوقات الأزمات، مثل جائحة مرض فيروس كورونا.

ثالثا، يجب أن نعجل بإصلاح مجلس الأمن. فعضوية المجلس تفتقر إلى الشفافية والشمول.

رابعا، المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في غلاسكو الشهر المقبل، سيكون فرصة لضمان أن تكون الالتزامات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ موجهة إلى التعجيل بالتنمية والاستثمار وخلق فرص العمل، ولا سيما في العالم النامي. ويجب أن يوفر التكيف مع تغير المناخ مسارا واضحا وقابلا للتطبيق نحو التصنيع الأخضر لأفريقيا وبلدان الجنوب.

خامسا، ينبغي تقديم كل مساعدة للدول من أجل وضع آليات داخلية للحوار والمصالحة الوطنيين. وينبغي لها أن تنشئ نظم إنذار مبكر لتفادي الصراعات والمعاناة الإنسانية.

سادسا، ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والشركاء الإنمائيين أن يركزوا على بناء قدرات الدول الذي يمنحها الكفاءة، بدلا من التركيز الحصري على الحكم الرشيد بوصفه مجموعة من المعايير القياسية.

سابعا، ينبغي للأمم المتحدة ومبادراتها لبناء السلام أن تشمل إدارة التنوع كعنصر من عناصر بناء السلام وتحقيق الاستقرار للدول.

ثامنا، ينبغي أن نبدأ نهجا تعاونيا بين الدول ومنظومة الأمم المتحدة وشركات وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة خطاب الكراهية والتحريض. ويمكن أن يشمل ذلك مدونة سلوك عالمية متفق عليها من جانب الشركات ووضع أدوات للإنذار المبكر للكشف عن اتجاهات التصعيد وتيسير اتخاذ تدابير وقائية.

آمل أن يتبنى مجلس الأمن والأمم المتحدة تلك الأفكار والتوصيات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

أدعو الممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على رئاسة هذه الجلسة اليوم وعلى الرسالة الهامة التي وجهتموها إلينا للتو. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والرئيس كاغامي والرئيس مبيكي على إحاطاتهم اليوم. وأود أن أشكر السيدة كوفي على رسالتها وأن أسلط الضوء على العمل الهام الذي تواصل القيام به لتعزيز السلم والأمن.

لقد أمضيت أكثر من نصف حياتي في السفر حول العالم كجزء من مسيرتي المهنية، واختبرت ورأيت العنصرية في كل مكان كنت فيه، بما في ذلك داخل بلدي. أتطرق إلى هذا الأمر للإقرار بحقيقة بسيطة – لا يوجد مجتمع ولا منطقة ولا بلد لا يواجه الانقسام بشأن التنوع. يجب الإقرار بذلك في مناقشتنا اليوم بشأن كيفية منع نشوب ووقف الصراعات القائمة على الهوية. فهذه هي مشكلة نتشاطرها جميعا بطرق مختلفة ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لحلها.

من جانبنا، تؤمن الولايات المتحدة بالشفافية التامة بشأن أوجه قصورنا. نحن لا ندعي أننا مثاليون. بل بدلا من ذلك نهدف كل يوم إلى تكوين ذلك الاتحاد الأكثر كمالا والسعي إلى تحقيق العدالة في بلدنا. في حزيران/يونيه، عندما أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرا عن العنصرية ووحشية الشرطة ضد الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي (A/HRC/47/53)، لم نقر بدراسة هذه الحالات في الولايات المتحدة فحسب، بل أصدرنا أيضا دعوة دائمة إلى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات لزيارة الولايات المتحدة. إن التصدي للوحشية والنهوض بالإنصاف العرقي هما أولوية أساسية لإدارة بايدن وهاريس. ونحن نشجع كل مجتمع وبلد على النظر داخليا للنهوض بالتنوع والإدماج، ولأن يكون شفافا تماما بشأن تلك التحديات الهائلة، وللعمل بلا كلل لإنهاء العنصرية والتحيز الجنسي والتمييز على أساس المقدرة البدنية والتمييز الديني وكره الأجانب.

ويجب علينا أيضا أن نتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها ليس فقط للتخفيف من حدة الصراعات ولكن لمنع ومعالجة المصادر الأساسية لهذه الصراعات. إن "خطتنا المشتركة" الخاصة بالأمين العام تتضمن بشكل ملحوظ ومحق جوانب لمعالجة العنصرية والتمييز وعدم المساواة. ويتعين علينا أن نوفر حماية أكبر لجميع الأقليات العرقية والإثنية والدينية؛ والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؛ وكذلك السكان الأصليين. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأماكن العديدة والمتنامية التي اندلع فيها الصراع نتيجة للهوية بصفة رئيسية.

ولا أحتاج إلى قول ذلك، لأننا نتعامل مع هذه المسائل هنا في مجلس الأمن كل أسبوع تقريبا. في الحالات الأكثر تعرضا لهذا النوع

من التهديد، ينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تتخذ نهجا أكثر شمولا، بما في ذلك من خلال الوقاية وحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام ومكافحة الإرهاب. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وخاصة هنا في مجلس الأمن.

وللجنة بناء السلام دور هام في عقد الاجتماعات في هذا العمل، وهي تساعد على حشد الاهتمام والالتزام بالجهود الدولية لبناء السلام. إن الشراكات المحلية القوية والتعاون الدولي القوي عنصران حاسمان في تعزيز الاستقرار والقدرة على الصمود، ولا سيما في الدول الهشة.

وللخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن دور حيوي هنا أيضا. فالنساء يجعلن العالم أكثر سلاما وينبغي تمكينهن من المشاركة بصورة مجدية في تلك الجهود. وبدون النساء، لن نحقق التقدم الذي نسعى إليه.

إن الأسباب المعلنة لتلك النزاعات لا تعد ولا تحصى، غير أن الأسباب الجذرية هي نفسها في كثير من الأحيان – عدم المساواة والتمييز والخوف والكراهية. وقد تؤدي وسائط التواصل الاجتماعي إلى تضخيم تلك القوى؛ فهي تردد أصداء وتغذي الكثير من المعلومات المضللة التي تسبب الكراهية الشديدة. غير أن الأسباب الجذرية ليست جديدة في نهاية المطاف. إنها ذات الأسباب الجذرية التي ظلت تؤدي دائما إلى نشوب نزاعات عرقية وإثنية وإقليمية وحزبية ودينية. وبالعمل معا، يمكننا أن نجرد تلك القوى المسببة للانقسام من قوتها، لا بالابتعاد عن التنوع والشمول، بل بالترحيب بهما.

ولذلك السبب أدافع عن دبلوماسية التفاعل بين الشعوب. فعندما يلتقي المرء بشخص ما شخصيا ويتمكن من النظر إليه وجها لوجه والاستماع إلى أهدافه وأحلامه، تصبح الكراهية أصعب. لكنني لست ساذجة، فلا يدع جميع الناس الكراهية تختفي في قلوبهم بسهولة. غير أن الكثير من الناس يموتون بسبب تلك الكراهية. وأعتقد بشكل أساسي، من دواخلي، أن الترحيب بالتنوع والاحتفاء بهوية المرء وهويات الأشخاص المختلفين من أكثر الطرق فعالية التي يمكننا من خلالها نشر السلام والأمن في العالم.

إن ذلك العمل ضروري للغاية، ويجب علينا أن نستخدم القوة الاستثنائية لمثالنا للبرهنة على التزامنا الثابت بالشمول. فلنعمل معا على تعزيز التنوع ومنع نشوب النزاعات وإنقاذ الأرواح وبناء عالم أكثر سلاما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أعطي الكلمة لوزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير الدولة للشؤون البرلمانية في الهند.

السيد موراليدران (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود أن أبدأ بنقل أطيب تمنيات وتحيات رئيس وزراء بلدي إلى فخامة رئيس جمهورية كينيا، أوهورو كينياتا، على رئاسة كينيا التاريخية لمجلس الأمن.

إنه لشرف فريد حقا أن أمثل رئيس وزراء بلدي، شري ناريندرا مودي، في هذه المناقشة الرفيعة المستوى الهامة بشأن موضوع بالغ الأهمية ووثيق الصلة بالجنوب العالمي، ولا سيما بلدان أفريقيا.

وأشكر معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ وصاحب الفخامة بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا وفخامة السيد تابو مبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا؛ والسيدة فوزية كوفي، أول امرأة تتولة منصب ائبة رئيس برلمان أفغانستان، على إثراء هذه المناقشة المفتوحة بآرائهم.

تواجه البلدان التي تمر بنزاعات أو الخارجة منها تحديات متعددة في طريقها إلى بناء السلام والحفاظ عليه. وتلك عوامل مترابطة مسببة للنزاع وتنطوي أساسا على الإثنية والعرق والدين، وهي محددات مهيمنة للهوية في المجتمع.

وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المجتمعات أيضا عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية تؤدي دورا حاسما في كيفية نجاح البلدان في النهوض والمضي قدما بالتصدي لتلك التحديات الأساسية لبناء الدولة. وقد أثبت التاريخ أن تلك التحديات لا تقتصر على أفريقيا أو العالم النامي. فحتى العالم المتقدم واجه – في بعض مراحل التاريخ – هذه التحديات، بما في ذلك من خلال التحولات العنيفة للغاية، قبل أن يخرج منها مكللا بالنجاح في نهاية المطاف.

إن سياق الهند نفسها يقدم مظهرا فريدا من مظاهر الوحدة في إطار التنوع حيث ما زلنا، على الرغم من التشنجات الناجمة عن

التقسيم، نجتمع معا كوحدة واحدة لتشكيل مجتمع ديمقراطي تعددي وشامل يشكل فيه دستورنا أساس نظامنا السياسي.

وبالتالي، إذا ما تكلم المرء عن الترحيب بالتنوع والشمول، فإن لدى الهند الكثير مما يمكنها أن تسهم به بشأن كيف يمكن لتنوع الهويات، سواء كانت عرقية أو إقليمية أو دينية أو لغوية أو غيرها، أن يجتمع ويعيش كأمة واحدة – والخيط المشترك الذي يربطنا هو هوية كوننا هنودا أولا وكل الأشياء الأخرى تأتي لاحقا. هذا ما علمنا إياه أب أمتنا، المهاتما غاندي، وهذا ما نتبعه نصا وروحا. إننا نؤمن بأخلاقيات التسامح والتفاهم بممارسة روح فاسودهايفا كوتومباكام القديمة – أي أن العالم كله أسرة واحدة. وذلك أمر وجيه في كل مكان، بما في ذلك مجتمعات ما بعد النزاعات، لكي يحقق الجنس البشري أقصى إمكاناته.

وفي عالم يتسم بالعولمة والتحرر والتشابك، يواجه بناء الدولة في مرحلة ما بعد النزاع توقعات مجتمعية متزايدة من حيث الحيز السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، أصبح بناء الدولة أكثر تعقيدا. وبالتالي فإن بناء السلام والحفاظ عليه يثبت أنه أكثر تعقيدا من إنهاء النزاع. ويتجلى ذلك بشكل أوضح في سياق العالم النامي.

وفي الوقت نفسه، لدينا عدة أمثلة ناجحة تمكنت فيها البلدان من التغلب على تحديات ما بعد النزاع. وتشمل تلك البلدان جنوب أفريقيا، بانتقالها من نظام الفصل العنصري إلى مجتمع حر ومنفتح؛ ورواندا وبوروندي وسيراليون وكوت ديفوار وليبريا، وقد كان كل منها مثالا على نجاح عملية الانتقال في بناء الدولة بعد انتهاء النزاع؛ وجنوب السودان، حيث نشهد الانتقال.

إن تلك المجتمعات متنوعة وقد تمكنت من الحفاظ على السلام من خلال نهج شامل بتقديم أمثلة للدول المماثلة لمحاكاتها. ولدينا أيضا عدة أمثلة أخرى، بما في ذلك في جنوب آسيا، حيث كان التنوع دائما السمة المميزة للمجتمعات. وقد أسهمت القيادة السياسية لكل بلد، باحترامها للقيم العالمية للسلام والحقيقة والتعاطف، إسهاما هائلا في بناء الدولة.

وعندما نتعامل مع البلدان الخارجة من النزاعات والداخلة في بناء السلام، فإن وضع إطار قانوني قوي، فضلا عن بناء مؤسسات موثوقة تقوم على مبادئ صلبة، أمر بالغ الأهمية. وسيكفل ذلك أيضا حماية التنوع وتعزيز الشمولية. وعلينا أن نشجع البلدان المانحة التي تسهم بسخاء في بناء السلام في أفريقيا وغيرها من المناطق على ضمان قدرة البلدان الخارجة من النزاعات على وضع إطار دائم يصمد أمام اختبار الزمن.

وسيكون التحدي دائما هو إجراء مقايضة بين الأجلين الفوري والطويل. ونعتقد أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة قاطبة أن تعمل عن كثب مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما يتماشى مع متطلباتها واحتياجاتها الوطنية، وألا تدعو إلى فرض أفكار أو حلول من الخارج.

والإرهاب مظهر واضح من مظاهر الكيفية التي يمكن بها للقوى المعادية للوحدة والتنوع أن تسعى إلى تدمير التماسك الاجتماعي والنسيج الديمقراطي للبلدان بوسائل من بينها إثارة السخط والكراهية والعنف. إن تزايد انتشار الإرهاب في أفريقيا مسألة تثير قلقا بالغا. ومما يؤسف له أكثر أن تلك القوى والجماعات الإرهابية تتلقى التشجيع من دول أعضاء تسعى إلى تقسيم المجتمعات بإضفاء الشرعية على الأنشطة الإرهابية.

وقد عززت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بوضوح مرة أخرى أنه لا يمكن تبرير الإرهاب على أي أساس وأنه لا ينبغي لأي بلد أن يجد مبررا ل هذه الأنشطة. ومن المهم بنفس القدر أن تأخذ مؤسسات الأمم المتحدة الاستراتيجية كنموذج وألا تمنح أي تشجيع أو عذر، ولو بشكل غير مباشر، لجهود دول أعضاء لتبرير الإرهاب بأي شكل من الأشكال.

وفيما يتعلق بالهويات الدينية، نشهد كيف تواجه الدول الأعضاء أشكالا جديدة من الكراهية الدينية. فلئن كنا قد شجبنا معاداة السامية وكراهية الإسلام وكراهية المسيحية، فإننا لم ندرك أن هناك أشكالا من الكراهية الدينية الناشئة والمتجذرة أكثر ضراوة، بما في ذلك معاداة الهندوسية ومعاداة البوذية ومعاداة السيخ.

وفي جوارنا وفي أماكن أخرى، شهدنا تدمير المعابد، وتمجيد كسر أصنام في المعابد، وانتهاك مباني المعابد، ومذبحة الحجاج السيخ في المعابد، وتدمير تماثيل بوذا في باميان وغيرها من المواقع الدينية الشهيرة. وإن عجزنا حتى عن الاعتراف بتلك الفظائع وأنواع الرهاب لا يعطي تلك القوى سوى التشجيع على أن الرهاب ضد بعض الأديان أكثر قبولا من الرهاب ضد الأديان الأخرى. وإذا اخترنا اتباع نهج انتقائي في انتقاد أنواع الرهاب هذه أو تجاهلها، فإننا نفعل ذلك على مسؤوليتنا الخاصة.

لقد حان الوقت الآن للنظر إلى بناء السلام في السياق الأوسع وعلى نحو أكثر تركيزا، لا سيما في سياق جائحة مرض فيروس كورونا، التي تهدد بتقويض المكاسب التي حققناها على مر السنين. واستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام عام ٢٠٢٠ الذي اختتم في العام الماضي أعطانا مجموعة جديدة من القرارات المزدوجة بشأن بناء السلام والحفاظ عليه (القرار ٢٥٥٨ (٢٠٢٠) وقرارات الجمعية العامة ٧٥/٢٠١). ونحن نقدر أن صندوق بناء السلام، كجزء من استراتيجيته للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، وضع سيناريو شاملا يغطي أفقا قدره خمس سنوات.

وقد استمعنا في وقت سابق إلى ملاحظات السيدة كوفي. ولم يتم التغيير في السلطة في كابل من خلال المفاوضات ولا من خلال الشمولية. وقد طالبنا باستمرار بعملية شاملة متسعة القاعدة تشمل تمثيل سائر قطاعات الشعب الأفغاني. وتوقعات المجتمع الدولي فيما يتعلق بأفغانستان، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، محددة بوضوح في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١). ومن المهم احترام الالتزامات التي قطعت في هذا الصدد والتقيد بها.

ولقد اضطلعت الهند دائما بدور بناء ومهم في سياق بناء السلام من خلال شراكتها الإنمائية الواسعة النطاق مع البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وآسيا ومع أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتواصل الهند على الصعيد الثنائي مساعدة البلدان في حالات ما بعد النزاع بتقديم منح كبيرة وقروض بشروط ميسرة.

وإلى جانب التركيز على البنية التحتية، لا سيما الإسكان والتعليم والصحة والتوصيل الإلكتروني وتوفير سبل العيش للمتضررين من النزاعات، ولا سيما في مجال الزراعة، والمشاريع على مستوى القاعدة الشعبية، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة الناس، توفر الهند أيضا تعليما وتدريبا وبناء قدرات على نطاق واسع، بما في ذلك التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات، مع التركيز بشكل خاص على الشباب. وسنظل ركيزة قوة لجميع البلدان النامية في انتقالها إلى التنمية والتقدم والازدهار.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر سعادة السيد بول كاغامي والسيد أنطونيو غوتيريش والسيد مبيكي على إحاطاتهم. كما أشكر السيدة فوزية كوفي على مساهمتها.

ونحن نعلم، سيدي الرئيس، مدى أهمية موضوع هذه المناقشة المفتوحة بالنسبة لكم، بالنظر إلى التاريخ الحديث لبلدكم، الذي مر بأوقات عصيبة في أعقاب انتخابات عام ٢٠٠٧. ولكن لحسن الحظ، وبفضل انتفاضة من الوطنية والحوار بين الكينيين أنفسهم، تمكن بلدكم من التغلب على تلك التحديات من خلال التزامه ببناء أمة موحدة ومزدهرة، تكون نموذجا يحتذى به في منطقة تواجه عدة تحديات تهدد استقرارها.

وسواء كنا نناقش مسألة أفغانستان أو البوسنة والهرسك أو مالي أو سورية، فإن إدارة التنوع تظل اليوم تحديا لاستقرار الدولة الحديثة وقدرتها على البقاء. ويصدق هذا القول بصورة أوضح اليوم في أفريقيا، حيث رسمت حدود الدول بصورة تعسفية الدول الاستعمارية السابقة، التي جمعت مجموعات متنوعة في ظل سلطة وطنية مركزية ونظام حكم جديدين آنذاك. ومنذ ذلك الحين، كانت قدرة تلك الكيانات الجديدة على البقاء واستقرارها السياسي يتوقفان على قدرة الحكام على استيعاب الحساسيات الإثنية والعرقية والقبلية في نظام سياسي قادر على منح المواطنين القدرة على الشعور بالانتماء والمشاركة في الحكم السياسي والاقتصادي لأمتهم.

وقد أظهر لنا التاريخ السياسي الحديث لقارتنا، وحيثما كان هذا التوازن غير موجود، أن الفشل في معالجة المطالبات المشروعة

المتعلقة بالهوية والسياسة والاقتصاد أدى إلى صراع داخلي اتخذ شكل حركات تمرد وحروب أهلية وانقلابات، بل وأسوأ من ذلك، الإبادة الجماعية. وحتى اليوم، وإلى جانب آثار جائحة مرض فيروس كورونا وإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة، لا تزال مسألة إدارة التنوع تمثل مشكلة خطيرة مع تصاعد كراهية الأجانب والعنصرية ووصم الأقليات، ولا سيما بسبب نشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية عبر وسائط التواصل الاجتماعي.

ويجب على دولنا، بغية التغلب على التحديات المتصلة بإدارة التنوع وبناء السلام الداخلي فيها، أن تلتزم التزاما حازما بإنشاء نظام حوكمة سياسي واقتصادي شامل يضمن مشاركة جميع المجموعات الوطنية في إدارة الدولة في إطار ديمقراطي. وإن بلدي، النيجر، إذ استخلص الدروس من تجربته السابقة في المجالين السياسي والأمني، التزم بعزم بإنشاء وتعزيز مؤسساته الديمقراطية لإتاحة الفرصة لجميع أبنائه وبناته للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية للبلد. ويسر النيجر أن تغتنم هذه الفرصة لتثني على نفسها فيما يتعلق بأول عملية انتقال سياسي سلمي، إذ شهدت، هذا العام، نقل السلطة بين رئيسين منتخبين ديمقراطيا.

وعلاوة على ذلك، أنشأت النيجر، بالاعتماد على خبرتها السابقة في إدارة النزاعات الداخلية، التي يعود تاريخها إلى عام ١٩٩٥، الهيئة العليا لبناء السلام لكفالة متابعة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بطريقة مستدامة. وقد أسهمت الهيئة العليا، التي يتمثل هدفها في تعزيز الحوار بين المجتمعات الوطنية وتعزيز الشمولية ومشاركة المجتمع في الحياة السياسية والاقتصادية، من خلال أنشطتها، في تعزيز التماسك والوحدة الوطنية على الصعيدين المجتمعي والمحلي.

وختاما، لا يزال وفد بلدي يعتقد أنه، بغية التغلب على تحديات إدارة التنوع، يجب علينا بالضرورة أن نعتمد سياسات تتلاءم مع كل سياق وطني محدد. ومن الضروري أيضا أن يتوقف السياسيون وغيرهم من المؤثرين عن استخدام التصدعات العرقية والدينية والقبلية هذه كأدوات تحريض لتحقيق غاياتهم الأنانية.

وعلى الرغم من أن هذه الأزمات غالبا ما تكون ذات طابع داخلي، فإن لها تداعيات على الجيران المباشرين، وأحيانا أبعد من ذلك. وبناء عليه، ينبغي أن نعترف بالدور البناء للغاية الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية المماثلة، في بذل مساعيها الحميدة لمساعدة أعضائها على تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم. وينبغي ألا يستخدم تدخل المجتمع الدولي، الذي تجسده الأمم المتحدة، في النزاعات الداخلية إلا كملاذ أخير.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، الرئيس كينياتا على عقد هذه المناقشة الهامة وفي الوقت المناسب. تعرب المملكة المتحدة عن تعاونها الوثيق مع كينيا في المسائل المعروضة على مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على تبادل خبراتهم واستخلاصها في الملاحظات الثاقبة التي قدموها لنا اليوم.

إن موضوع اليوم مُلِح، حيث أدت الضغوط الاقتصادية، والجائحة العالمية وتغير المناخ إلى ضغوط غير مسبوقة على العقد الاجتماعي الذي يجمع بين الدول. وتؤمن المملكة المتحدة بالمجتمعات المفتوحة فضلا عن تقديرنا لحقوق الإنسان والمشاركة والمساواة بين الجنسين وحرية التعبير. إن المجتمعات المفتوحة هي التي تحترم الهويات والاختلافات بوصفها جوانب متكاملة من المجتمع المحلي عوضا عن أن تكون عوامل للانقسام. وتبيّن خبرتنا أن المجتمعات غالبا ما تكون أقوى وأكثر استقرارا عندما تقر التنوع وتعززه. بيد أن التاريخ بيّن لنا أيضا ما يحدث عندما تتسلح الهوية – من البوسنة إلى رواندا.

وأود أن أدعم هذه المناقشة الهامة بعرض ثلاث أفكار: أولا، لماذا يجب أن يساور المجلس القلق عندما تستخدم الهوية لإشعال النزاعات، ثانيا، لماذا يكتسي شمول الجميع أهمية لبناء السلام، ثالثا، كيفية النهوض باستخدام أدوات الأمم المتحدة لبناء السلام بشكل أكمل.

أولا، نحن نعلم خطر التحريض القائم على الهوية. فهو يؤدي إلى تهميش السكان الضعفاء بالفعل ويزيد التطرف ويثير الحروب علاوة

على تجليه في انتهاكات حقوق الإنسان. ويقع على عاتق المجلس وفقا لمسؤوليته عن صون السلم والأمن، الالتزام بالدعوة إلى وقف ذلك ووضع حد لحماية الدول التي تتجاهل إشارات التحذير.

ففي ميانمار، تصاعد استبعاد طائفة الروهينغيا إلى أعمال عنف منظم وتشريد قسري. وفي إثيوبيا تؤدي سياسات الهوية وخطاب الكراهية إلى انقسام المجتمعات المحلية مما يؤدي إلى تفاقم النزاع الذي سبب المجاعة لـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص بالفعل. ولذلك، يجب على المجلس ألا يقف موقف المتفرج عندما يتصاعد العنف. ويجب علينا الانتباه إلى تحذيرات العاملين في المجال الإنساني في الميدان.

ثانيا، إن المشاركة أمر أساسي لبناء السلام وتزيد من قدرة الدول على الصمود في وجه الصدمات. وكما سمعنا بوضوح من المتحدثين اليوم عن الدروس المستفادة من رواندا والحالة في أفغانستان، فإن عمليات السلام التي تشمل الأطراف المتحاربة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والجماعات النسائية تؤدي إلى تعزيز الملكية الوطنية لتلك العمليات.

ثالثا، وكما ذكر متكلمون آخرون، فإن لدى الأمم المتحدة مجموعة من الأدوات اللازمة لدعم البلدان التي تكافح العنف القائم على الهوية وتلتزم بالسعي إلى تحقيق السلام. ويعدُّ رصد حقوق الإنسان مهمة حاسمة للإنذار المبكر بالنسبة لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. ويواصل القادة السياسيون والوسطاء والمستشارون في الأمم المتحدة تيسير عمليات السلام الشاملة لبناء السلام المستدام. وتواصل لجنة بناء السلام دعم البلدان التي تواجه تحديات في بناء السلام، في حين يوفر صندوق بناء السلام – الذي لا تزال المملكة المتحدة مانحا رئيسيا له – تمويلا محفزا لتشجيع تلك الجهود.

ولكن كما قلتم، الرئيس كينياتا، فإن بوسع المنظومة أن تقوم بدور أفضل في استباق التهديدات للسلام. فالسلام والتنمية يعززان بعضهما بعضا ولدى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الكثير من الأدوات اللازمة لبناء السلام المستدام. ونحث المنظومة الإنمائية على إدخال نُهج بناء السلام في عملها الآن لتفادي الأزمات الإنسانية في وقت لاحق.

ختاما، يجب ألا تكون الهوية مصدرا للعنف بل مصدرا للفخر. ويمكننا من خلال تعزيز التنوع بناء صلات وطنية ودولية أقوى ومجتمعات تنعم بالمرونة والانفتاح والازدهار.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أرحب بوجودكم بيننا هنا اليوم، سيدي، وأشكركم على هذا الاجتماع لمناقشة موضوع مهم كهذا. وأشكر أيضا الأمين العام على مساهمته.

فالنزاعات كثيرا ما تتفاقم باستغلال الاختلافات بين الناس. ومنذ عام ١٩٥٧ أثبت المشروع الأوروبي أن بوسعنا أن نعمل بواسطة الإرادة السياسية والتبادل بين الشعوب فضلا عن التعاون والتضامن، على ضمان أن تعزز تلك الاختلافات السلام عوضا عن تسبيب النزاعات. ويُبنى السلام أولا وقبل كل شيء من خلال الخطاب السياسي. ولهذا السبب أرحب بمشاركة رئيس دولة سابق ورئيس دولة حالي، وهما فخامة السيد ثابو مبيكي وفخامة السيد بول كاغامي، على التوالي. لقد اتخذ كلاهما الإجراءات اللازمة في بلديهما لتحقيق المصالحة وإعادة البناء.

ويساعد الحفاظ على التنوع على منع نشوب النزاعات. وبالنسبة لفرنسا يجب أن تكون مكافحة جميع أشكال التمييز جزءا من نهج عالمي لا يتجزأ يقوم على المساواة بين جميع الأفراد دون تمييز. وتدين فرنسا جميع انتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد المرتكبة ضد الأفراد، خاصة فيما يتعلق بأصولهم أو دينهم أو معتقداتهم أو ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية سواء كانت حقيقية أو مفترضة. ولهذا السبب تدعم فرنسا، على سبيل المثال، الصندوق المخصص لدعم ضحايا العنف العرقي والديني في الشرق الأوسط. وقد دعم الصندوق بالفعل ما يقرب من ١٠٠ مشروع في العراق ولبنان والأردن وسوريا.

ثانيا، يتطلب حل النزاعات عمليات سياسية شاملة للجميع. وفي منطقة الساحل تستغل الجماعات الإرهابية الاختلافات لإثارة الكراهية بين المجتمعات المحلية. وتشجع فرنسا، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركائها الآخرين، عمليات المصالحة واستعادة سلطة الدولة، خاصة في المناطق النائية بغية كفالة السلام الدائم

والمساواة في الحقوق لجميع مكونات تلك المجتمعات. ويجب أن يكون التثقيف في صميم تلك الجهود.

وندعو في منطقة القرن الأفريقي رئيس الوزراء الإثيوبي إلى إطلاق حوار وطني شامل دون إبطاء وفقا لالتزاماته.

ويجب أن يكون إشراك جميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والشباب، في صميم عمليات السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بوجود السيدة فوزية كوفي ونذكر بأن المشاركة الكبيرة للمرأة أمر غير قابل للتفاوض سواء في أفغانستان أو غيرها.

لقد أطلقنا في منتدى جيل المساواة الذي عُقد في باريس في أواخر حزيران/يونيه ونُظم بالشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكسيك، آلية للرصد والمساءلة معنية بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المعروفة باسم ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. ويعتبر التنفيذ العالمي لهذه الخطة أولوية في دبلوماسية بلدنا ويدل على ذلك الالتزام نشر خطة عملنا الوطنية الثالثة.

أخيرا، لن يتسنى النجاح في بناء السلام إلا بالحفاظ على التنوع أيضا. وتلك مسؤولية جميع الدو وتبذل فرنسا قصارى جهدها لأداء دورها في هذا الصدد. وذلك ما يرمي إليه النهج الذي تتبعه فرنسا لأجل فهم تاريخي مشترك للإبادة الجماعية لعرقية التوتسي. وذلك أيضا ما يرمي إليه التزامنا بضمان عدم إفلات أي شخص يشتبه بارتكابه جرائم الإبادة الجماعية من العدالة.

وفي العراق، ترحب فرنسا بالجهود الوطنية لإعادة بناء البلد بعد الانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش، مع إيلاء اهتمام خاص للأقليات. وقد تجلى ذلك مؤخرا في قانون الناجيات الأيزيديات والزيارة التاريخية للبابا والعمل المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من أجل ”إحياء روح“ الموصل. وأعلن الرئيس ماكرون في ٢٩ آب/أغسطس في الموصل عن التزامات ملموسة في مجالي التراث والتعليم لدعم إعادة إعمار المحافظة لصالح جميع شرائح المجتمع العراقي. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد الجهود الوطنية بصورة أكبر.

وينبغي لصندوق بناء السلام أن يواصل دعم تحقيق المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ويقوم الصندوق بذلك بالفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، من خلال برنامجه للسلام والعدالة والمصالحة والتعمير في كاساي الوسطى. وسيواصل الصندوق تلقي الدعم من فرنسا، التي زادت مساهماتها إلى أربعة أضعاف في عام ٢٠٢١. وستواصل فرنسا بذل قصارى جهدها لجعل التنوع عاملا من عوامل تحقيق السلام.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الرئيس الكيني أوهورو كينياتا على عقد مناقشة اليوم بشأن الصلات بين بناء السلام والسلام المستدام والتنوع. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والرئيس الرواندي بول كاغامي ورئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي والسيدة فوزية كوفي على إحاطاتهم الحافلة بالمعلومات.

إن المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان متعددة الأبعاد وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية. وأظهرت دراسة أجرتها الأمم المتحدة والبنك الدولي في عام ٢٠١٨ أن النزاع العنيف وصل إلى أعلى مستوياته منذ ٣٠ عاما. ومن المتوقع أن يعيش ثلثا السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في بلدان متضررة من الهشاشة والنزاع والعنف بحلول عام ٢٠٣٠. ويؤجج الإقصاء وعدم المساواة والتمييز المنهجي والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية دورات العنف التي تؤدي في الحالات القصوى إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية واندلاع نزاعات مسلحة داخلية تنطوي على مخاطر تتجاوز الحدود. وكانت التوترات الدينية أو العرقية سببا في عمليات إبادة جماعية بشعة ومؤسفة. وثمة أسباب متماثلة للعديد من الحالات التي يهتم بها مجلس الأمن.

وتتفاقم الظروف المؤدية إلى العنف والنزاع بفعل عوامل أخرى، مثل جائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والتحولات التكنولوجية التي تزيد من الإقصاء والنزعة الاستعلائية وتجارة الأسلحة التي تفتقر إلى المسؤولية والفقر المدقع. وغالبا ما تتمثل أشد الفئات تضررا من الإقصاء ودورات العنف والنزاع في الأقليات القومية

أو العرقية أو الدينية أو اللغوية، وكذلك في الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، مثل الأشخاص من ذوي الإعاقة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا والشعوب الأصلية والنساء والأطفال. ولذلك، من الضروري نشر ثقافة تعايش تقدر التنوع ويشعر الجميع في ظلها بالانتماء.

ومن الضروري معالجة طائفة الأسباب الجذرية للنزاع باتباع نهج وقائي يراعي ظروف أشد الفئات ضعفا. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أربع نقاط. أولا، إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام عنصران أساسيان للوقاية الطويلة الأجل. ويمكن ضمان السلام الدائم ببناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود، تستند إلى مؤسسات قوية وتقوم على احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين واستيعاب الجميع والتنوع.

ثانيا، تؤدي آليات الإنذار المبكر دورا رئيسيا في تحديد المخاطر والمسبّبات. ويجب أن نواصل تعزيز هذه الآليات، مع توخي الدقة بصفة خاصة في تحديد الأسباب المفاقمة بالنسبة للفئات المهمشة والأكثر ضعفا. ومن المهم أن نرى القدرات على اتخاذ إجراءات فعالة لمنع نشوب النزاعات من منظور استيعاب الجميع. والدبلوماسية الوقائية بحاجة إلى أدوات أفضل. والتقرير الذي قدمه الأمين العام مؤخرا بعنوان "خطتنا المشتركة" هو إحدى هذه الأدوات.

ثالثا، إن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة والشباب والمجتمع المدني في أعمال الوقاية أمر أساسي. والقرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩)، على سبيل المثال، يوفر الأساس لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، في حين كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معلما بارزا في الاعتراف بمشاركة المرأة الكاملة في تسوية النزاعات وعمليات السلام.

رابعا، يجب على مجلس الأمن أن يعزز الحوار مع الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، وهي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مع مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، وذلك على وجه التحديد للحيلولة دون أن تصبح التحديات الإنمائية وانتهاكات حقوق الإنسان تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وإذا انتظرنا حدوث ذلك، فسيكون الأوان قد فات بالفعل.

تؤمن المكسيك إيمانا راسخا بالسلام المستدام بوصفه المحور المركزي الذي يجب أن يرتكز عليه هيكل الوقاية وبناء السلام. وإعادة بناء النسيج الاجتماعي عنصر أساسي في استراتيجيات ما بعد النزاع. فالسلام لن يكون مستداما ودائما إلا إذا كان شاملا للجميع. ولكي يكون شاملا للجميع، فإنه يجب أن يعترف بالتنوع.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بجمهورية كينيا لعقدها مناقشة اليوم، ونشكر مقدمي الإحاطات الموقرين - الأمين العام غوتيريش والرئيس كاغامي والرئيس مبيكي والسيدة كوفي - على إسهاماتهم البارزة.

في هذه اللحظة من التاريخ، وفي الوقت الذي يبدو فيه أن العديد من النزاعات المستعصية تنبع من صدامات الهوية على أسس عرقية أو طائفية أو سياسية، فإن مناقشة اليوم حسنة التوقيت بقدر ما هي ذات صلة بالموضوع. إن السلام والأمن، على الصعيدين المجتمعي والوطني، نتيجة طبيعية للعلاقات الاجتماعية التي يتم من خلالها تشكيل هويات مستقرة للمواطنة المسؤولة. ولذلك، يجب حشد جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب والزعماء الدينيون والأقليات العرقية والأقليات من الشعوب الأصلية والمسؤولون المنتخبون وممثلو القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وجميع شرائح المجتمع المدني، لبناء ثقة الجمهور وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويوفر هذا النهج القائم على تعدد أصحاب المصلحة، والذي يتمحور حول التنوع والشمول، أضمن طريق لبناء مجتمعات مستقرة وقادرة على الصمود.

ومن البديهي أنه لا يمكن بناء تلك المجتمعات السلمية التي تقوم على مثل الوحدة والتضامن الاجتماعي، والتي تدعمها أسس اجتماعية واقتصادية سليمة، إلا من خلال حلول إنمائية وتصحيحية شاملة.

ويجب ألا تعالج هذه الخطط الأعراضَ فحسب، بل أيضاً الأسباب الجذرية للنزاع وانعدام الأمن، بما في ذلك الفقر والبطالة؛ والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ وتفشي الجوع وانعدام الأمن الغذائي الحاد؛ وتغير المناخ والتدهور البيئي الواسع النطاق والمخاطر الأمنية التي تنتج عنه؛ والإرث الدائم لتخلف النمو والصدمات المتوارثة بين الأجيال التي يشعر بها الناس في أعقاب الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الجرائم التاريخية المتمثلة في العبودية والإبادة الجماعية للسكان الأصليين والاستعمار العنيف، والتي جلبت معها عنصرية منهجية لا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

إن هذه الضغوط، التي تتجلى أكثر في البيئات الضعيفة، تؤدي إلى زيادة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتعميق الانقسامات السياسية، داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. وفي ظل الجائحة الحالية التي تضخمت فيها تلك المصائب إلى حد كبير، يجب أن نتحرك بسرعة - باتخاذ خطوات جريئة وتدابير مبتكرة - للترويج لخطة مشتركة تعالج بصورة منهجية جميع تلك الشواغل لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه.

ويجب بذل المزيد من الجهود لتعزيز نهج يشمل كامل المنظومة تعمل فيه جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة جنباً إلى جنب لتعزيز السيادة وتمتين العقود الاجتماعية والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لذلك، لا يمكن أن يكون هناك نهج واحد يناسب الجميع. بل يجب التوصل إلى حلول عملية تتمحور حول الإنسان وتستجيب للفوارق بين الجنسين وتراعي المناخ على نطاق العلاقة بين السلام والأمن والتنمية والعمل الإنساني، وتنفيذ هذه الحلول بما يتماشى مع الاحتياجات الخاصة والمنظورات الثقافية والأولويات الوطنية لجميع البلدان المعنية.

وينبغي لأصحاب المصلحة الملتزمين، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية والشركاء من بلدان الشمال، توسيع نطاق مبادراتهم لبناء القدرات والمساعدة الإنمائية الخارجية. وينبغي القيام بالعمل المتعدد الأطراف المركّز والمنسّق بشأن المخاطر الأمنية المعاصرة، مثل الإرهاب والجريمة الإلكترونية ومرض فيروس كورونا وتغير المناخ، على نحو عملي وواسع النطاق. فمن المؤكد أن تلك القضايا الناشئة قد أصبحت بالفعل ساحات معارك للمعلومات المضللة ولنشر المعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية، مما يؤدي إلى تآكل عمليات بناء الدولة على طول الطريق.

وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالدور التكميلي للجنة بناء السلام من خلال منابرها المكرسة لمد الجسور وتقديم المشورة وعقد الاجتماعات لتعزيز اتباع نهج شاملة قائمة على تعدد أصحاب المصلحة لبناء السلام. ومن الأهمية بمكان تكثيف تلك الجهود من أجل توطيد التماسك الاجتماعي وتعزيز عمليات بناء السلام الوطنية. ولا يزال اتخاذ تدابير قوية لضمان التمويل الكافي والمتوقع والمستدام لبناء السلام يشكل أولوية ملحة.

وبينما نواصل هذا الكفاح من أجل السلام العالمي، يجب أن تشكل تلك التحديات المتصلة بالتنوع جزءاً من تحليل الداء ووصف الدواء على حد سواء في جميع السياقات. وعلاوة على ذلك، يجب دائماً أن تتماشى جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع مع مبادئ القانون الدولي ومع إيلاء اهتمام خاص للتنوع الديمغرافي والحساسيات الثقافية والظروف المادية للتنمية في كل بلد.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر كينيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على ملاحظاته القيمة. كما نشكر الرئيس كاغامي والرئيس مبيكي والسيدة كوفي على ما قدموه من عروض ثاقبة.

ينبغي أن يجلب لنا التنوع القوة الجماعية، لا أن يفرقنا. ففي البلدان المتعددة الأديان والأعراق، يمكن أن يوفر التنوع في ظل استيعاب الجميع فوائد ملموسة، مع تقبّل الآخر بتفرده وابتكاره الملهم. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن يؤدي التنوع دون استيعاب الجميع إلى توترات وأعمال شغب اجتماعية وحتى إلى العنف والنزاعات من خلال التحريض وخطاب الكراهية والأخبار المزيفة والمعلومات المغلوطة. ويعرّض هذا الأمر بناء الدولة وعملية بناء السلام للخطر. وإزاء هذه الخلفية، نود أن نسلّط الضوء على النقاط التالية:

أولاً، يجب التركيز بقوة على منع نشوب النزاعات، وتقع المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات على عاتق الدول. وفي هذا الصدد، يجب معالجة الأسباب الجذرية والقضايا المتشابكة المتمثلة في الفقر وعدم المساواة والعدالة والتعصب والتمييز والتحريض على العنف بأسرع ما يمكن لنزع فتيل التوترات.

وعلاوة على ذلك، يتعين على الدول أن تركز على استراتيجية وقائية فعالة، تتطلب نهجاً شاملاً ينطوي على اتخاذ تدابير سياسية ودبلوماسية وإنسانية وإنمائية ومؤسسية سواء على المدى القصير أو الطويل. وفي تلك العمليات، يكون دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هو دعم الجهود الوطنية لمنع نشوب النزاعات وبناء القدرات.

وتتعلق نقطتي الثانية بأهمية الإدماج المجدي. فينبغي للدول أن تتخذ خطوات لتحقيق المصالحة الوطنية والوحدة من خلال الحوار الشامل للجميع والوساطة بمشاركة جميع الجهات المعنية، بمن فيهم النساء والشباب والمسنون والفئات الضعيفة. وسيساعد ذلك على تعزيز الوحدة والتسامح والتعاون على جميع المستويات من أجل تضييق الفجوة بين السكان من مختلف الخلفيات العرقية والدينية والثقافية.

ثالثاً، فيما يتعلق بالإنفاذ، ينبغي أن تؤخذ احتياجات جميع شرائح المجتمع في الاعتبار لدى وضع الأطر القانونية والسياسات والآليات على جميع المستويات، ولا سيما على المستويات المحلية. وفي سياق هذه العملية، ينبغي للحكومات أن تركز أعمالها على تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وعدم المساواة وكفالة الحكم الرشيد الشفاف والخاضع للمساءلة وسيادة القانون وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف.

وأخيراً وليس آخراً، فإن التعاون الدولي ضروري. وينبغي للدول أن توسع وتعمق جميع مجالات التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لبناء السلام في أعقاب النزاعات مباشرة، بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو التي لديها خبرة ذات صلة ببناء السلام بعد انتهاء النزاع. وعلى وجه الخصوص، فإن الاهتمام بتعبئة الموارد وبناء القدرات للبلدان المعنية أمر حيوي لجهود بناء السلام.

ونود أيضاً أن نؤكد الحاجة إلى أن تجري عمليات بناء السلام بصورة أكثر تنسيقاً واتساقاً وتكاملاً بين بعثات الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة في مجال التنمية.

وفي سياق عملية التعاون هذه، من الضروري احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومن الضروري أيضاً مراعاة اختلاف مستويات التنمية والخلفيات التاريخية وخصوصيات كل بلد.

وتبذل فييت نام، بوصفها بلداً متعدد الأعراق والأديان، قصارى جهدها لتعزيز المساواة والوحدة والتسامح والاحترام المتبادل والتفاهم بين أدياننا و ٥٤ جماعة عرقية. ونسلم بأن لكل منها هويتها ودورها الفريد في الاستفادة من التنوع الثري لفييت نام في تحقيق التنمية المستدامة للبلد. ولذلك، فإن احترام التنوع والاستفادة منه ظلا مصدر قوتنا واستقرارنا وتطورنا خلال جميع الفترات التاريخية للبلد، سواء كنا في حالة حرب أو سلام.

إن إنجازاتنا في بناء الدولة والتنمية هي ثمرة لبناء توافق في الآراء وتلبية احتياجات ومصالح شعبنا من خلال التشاور والحوار المنتظمين مع الناس من جميع طبقات المجتمع ومع الشركاء الدوليين ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلى الرغم من إنجازاتنا العظيمة، لا تزال هناك تحديات لضمان الرخاء لشعبنا في الممارسة العملية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى استمرار تعاون ودعم المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة في هذه الجهود.

وفي الختام، نحن ملتزمون بالعمل بالإجماع من أجل عالم يسوده السلام والاستقرار وينعم بالتنمية المستدامة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام والرئيس كاغامي وفخامة السيد مبيكي على إحاطاتهم الثاقبة.

وأشكر السيدة كوفي أيضا على كلماتها. لقد أبرزت بحق أنه في أفغانستان لم يكن بوسع الأطراف أو الجهات الفاعلة الدولية الداعمة

للعملية في السابق تحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة مجدية أو بناء الأساس اللازم لإيجاد حل سياسي شامل للجميع. ويجب أن نتعلم من ذلك. يجب علينا أن نعزز أصوات النساء الأفغانيات اللاتي يناضلن للتأثير في مستقبلهن. وبدون ذلك، لن يكون هناك استقرار أو ازدهار في أفغانستان ولن يكون هناك سلام مستدام.

غير أننا نأسف لعدم تمكن المفوضة السامية لحقوق الإنسان من تقديم إحاطة اليوم. فلديها ومكتبها إسهام قيم في هذا الشأن.

ونشكركم، سيدي الرئيس، على وضع هذه المسألة على جدول أعمالنا وعلى مشاركتكم وعباراتكم وتوصياتكم الحصيفة بشأن هذا الموضوع المهم.

ظلت النرويج، على مدى عقود عديدة، تشارك في جهود السلام في جميع أنحاء العالم. وفي حين أن كل نزاع له طابع فريد من نوعه بطبيعة الحال، فقد وجدنا أن هناك دروسا مشتركة بشأن أهمية استيعاب الجميع في عمليات السلام والمصالحة. ونود أن نشاطركم ثلاثة دروس مستفادة في مناقشاتنا هنا اليوم.

أولا، إن التسويات والمؤسسات السياسية الشاملة أساسية للحفاظ على السلام. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي ضمان استيعاب جميع الأطراف ومشاركتها إلى التخفيف من احتمال استغلال جهات لإحباط الفئات المهمشة. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نصمم عمليات وآليات تكفل إدماج الجميع، مع مراعاة مختلف الثقافات والأعراق واللغات والأديان، ولا سيما مشاركة المرأة مشاركة مجدية على جميع المستويات وفي جميع مراحل عمليات السلام.

والدرس الثاني هو أهمية المحادثات مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لتسوية النزاع. وقد شهدنا أن التعامل مع الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول قد يكون ضروريا لحل النزاعات. إن المشاركة تبني الثقة وتعزز فهما أفضل للمصالح الأساسية. وقد رأينا تلك المنهجية تؤتي ثمارها من خلال مشاركتنا مع منظمة التحرير الفلسطينية في الشرق الأوسط قبل أكثر من ٣٠ عاما، والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا، وجيش التحرير الوطني في كولومبيا، والماويين في نيبال.

والدرس الثالث هو أن المشاركة لا يمكن أن تنتهي بالتوقيع على اتفاق سلام. فمرحلة التنفيذ تبدأ عندما تختبر قدرة الأطراف على التحمل، وحيث تقوم الحاجة إلى التزام طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي. ويمكن أن يكون الحفاظ على طابع شامل في جميع مراحل التنفيذ أمرا صعبا بوجه خاص؛ ومع ذلك نعلم أنه يؤتي ثماره.

فقد رأينا من خلال مشاركتنا في كولومبيا بشكل مباشر أن جهود الأطراف الرامية إلى وضع نهج شامل يركز على الضحايا أدت إلى اتفاق وآليات تنفيذ أكثر شمولا، مما عزز إمكانية تحقيق سلام مستدام.

ويجب أن نستفيد من التجارب الإيجابية من خلال إعطاء الأولوية لاستيعاب الجميع، لمختلف الأطراف، واستخدامها لتعزيز قدراتنا على بناء السلام، لا سيما في سياق الأمم المتحدة، حيث يمكننا بل ويجب علينا الاستفادة بشكل أفضل من الأدوات المتاحة لنا. على سبيل المثال، تتمتع لجنة بناء السلام بوضع فريد يمكنها من توفير فهم أعمق لكيفية ارتباط أنماط الاستبعاد والمطالبة بالإدماج ببناء السلام. وعلينا أن نطبق تعاونا أوثق، حيث يطلب مجلس الأمن المشورة الموجهة من اللجنة، ويتداول بشأنها، ويستفيد منها ومن قدرتها على عقد الاجتماعات.

وترى النرويج أيضا إمكانية توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، في الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام المستدام.

وفي الختام، نود أن نسلط الضوء على أنه لكي ينجح هذا النهج، يجب ألا يركز منهج استيعاب الأطراف كافة على حصر الأطراف الموجودة على طاولة المفاوضات أو الغائبة عنها. بل يسعى بدلا من ذلك إلى تهيئة فرص للناس الذين لهم مصلحة في الحفاظ على السلام لتشكيله. وهذا عنصر أساسي في تعزيز قدرة المجتمع على الصمود في وجه العنف والنزاع المسلح، وسبب أساسي في ضرورة مشاركة مجلس الأمن بصورة أكبر في تلك الجهود.

السيد الأدب (تونس)**:** في البداية، أشكر كينيا على تنظيم هذه الجلسة حول هذا الموضوع الهام المرتبط باستدامة السلام والتنوع وبناء

الدولة. كما أشكر فخامة الرئيس أوهورو كينياتا على رئاسته للجلسة وعلى ما ورد في مداخلته من مقترحات هامة. كما أشكر معالي السيّد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتّحدة وفخامة الرئيس بول كاغامي وفخامة الرئيس تابو امبيكي على إحاطاتهم القيّمة، والشكر موصول للسيدة فوزية كوفي على ما تضمنته مداخلتها من أفكار هامّة.

لقد تعدّدت أسباب نشوب النزاعات، فإنّ العديد منها، ولا سيّما التي تندلع داخل البلد الواحد، وهي عادة الأكثر تعقيدا، تكون مرتبطة بشكل أو بآخر بمسألة التعددية والتنوّع العرقي والديني والمذهبي والجنسي والثقافي المرتبط بالهوية، وكذلك بالفوارق الاقتصادية والاجتماعية ومختلف مظاهر الإقصاء والتهميش. وهذه الأبعاد ما فتئت تتفاقم متسبّبة ليس فقط في اندلاع النزاعات وتأجيجها، بل في مفاقمة تداعياتها، والتأثير بشكل واضح على جهود تحقيق السلام وبنائه واستدامته.

وبقدر ما نجح عدد من الدول في التركيز على منع تحوّل مسألة الهوية إلى عامل هشاشة وتفرقة وصراع، بعد مرورها بتجارب قاسية، فإنّ العديد من النزاعات وحالات عدم الاستقرار القائمة اليوم في عديد البلدان، تشهد تعقيدات كبرى، تفاقمت بتأثيرات عوامل أخرى على غرار تيارات الإرهاب والتطرّف العنيف التي تسعى إلى استغلال الاختلاف على أسس الهوية والفوارق بين الفئات داخل المجتمعات ومظاهر الإقصاء والتهميش، وكذلك التغيرات المناخية وتداعيات الجوائح الطبيعية والصحية وآخرها جائحة كوفيد-١٩.

ومن هذا المنطلق، فإنّه من المهمّ أخذ مسألة إدارة مسألة التنوع بمختلف أبعادها في الحسبان في مسارات فضّ النزاعات وتحقيق وبناء السلام. فقد أثبتت التجارب عدم تحقّق الاستقرار والتنمية في بعض البلدان في مراحل ما بعد النزاع وبناء السلام، بسبب استمرار مظاهر الخلافات والتنافر على أساس الهوية، وعدم التركيز عند بناء الدولة على مفهوم الدولة الجامعة الموحّدة لكلّ أطياف المجتمع ومكوّناته، على أساس المساواة في الحقوق والمشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فتحقيق السلام وضمان استدامته، يتطلّب التركيز على دعم قدرة الدولة على استيعاب وإدارة الاختلافات والتنوّع، وتعزيز قيم الحوار والتشاور والمساواة ورفض التمييز والإقصاء، والتركيز على القيم المشتركة ووحدة المصير والانتماء، والهوية القانونية لكلّ أفراد المجتمع. ونؤيد أيضا جهودها الرامية إلى مساعدة البلدان والشعوب المعنية على تجاوز آثار الصراعات.

نؤكد أيضا على ضرورة بذل مزيد من الجهود المتضافرة لتعزيز خطط وآليات الإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات، واستباق اندلاعها من خلال معالجة أسباب وعوامل الهشاشة المرتبطة بالتماسك الاجتماعي، وحقوق الإنسان، والاختلافات في الهوية، ومظاهر الإقصاء والتهميش، وغياب أو ضعف سلطة الدولة.

ومن المهم أيضا أن تركز مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بفض النزاعات، وعلى رأسها مجلس الأمن، على الدفع قدما بمسارات تحقيق وبناء السلام، والاستثمار في التنوع القائم على العرق ونوع الجنس، والدين، والتاريخ من أجل توطيد أركان السلام، ومنع استخدامه لتغذية الخلافات والضغائن، الأمر الذي من شأنه دفع بعض الفئات إلى البحث عن نقاط مرجعية أخرى واختيار طريق العنف.

وندعو أيضا إلى تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، بحيث تشمل عمليات بناء السلام كل عناصر الاستدامة، ولا سيما التنمية الشاملة، وبناء القدرات، مع تعزيز دور مؤسسات الدولة، والتماسك الاجتماعي، والمشاركة الفاعلة لجميع الفئات، ولا سيما النساء والشباب.

ستواصل تونس التزامها بالمساهمة في السلم والأمن الدوليين، وجعل التنوع مصدرا إثراء وتكامل وسلام.

السيد يورغنسون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الكينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وأرحب ترحيبا حارا بالأمين العام وبصاحب الفخامة الرئيس ثابو مبيكي وأشكرهما على

إحاطتيهما المنورتين. وأشكر السيدة فوزية كوفي أيضا على عرضها بشأن الحالة المتطورة في أفغانستان والدور المهم للمرأة في بناء السلام.

إن مناقشة دور التنوع في بناء السلام يمكن أن يكون أشبه بفتح صندوق باندورا. فالاختلافات المتعددة، سواء أكانت عرقية أو دينية أو سياسية، تؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. ويصبح الحفاظ على الاستقرار أكثر صعوبة إذا لم نعمل على تفكيك الهويات المتطرفة في الوقت المناسب.

وفي السعي إلى تحديد سُبل التغلب على التحديات في بناء السلام، تستحق تجربة الجماعة الأوروبية النظر إليها بإمعان. وقد تصالحت مجموعات ثقافية وعرقية ودينية وسياسية مختلفة تحت شعار "الوحدة في إطار التنوع" – وهو الشعار الرسمي للاتحاد الأوروبي.

بينما نتطلع إلى الأمام، تبرز تحديات جديدة للتعاون. هذه التوترات الجديدة تحدث بالاقتران مع زيادة وتيرة الفضاء الإلكتروني. وتستخدم الجماعات المتطرفة الفضاء الإلكتروني لتعبئة أتباعها، بينما تستخدمه الدول الاستبدادية لتوسيع نطاق نفوذ الدولة وسيطرتها وخدمة مصالحها داخل حدودها وخارجها. ولا تزال الهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية، والتلاعب بالمعلومات، والتدخل في الانتخابات تبعث القلق الشديد.

أكرر موقف إستونيا ومؤداه أن الجهود المبذولة في الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في النهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وعلى سبيل الأولوية، يلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتعزيز فضاء إلكتروني عالمي، وحر، ومفتوح، ومستقر، وآمن مترسخ في القانون الدولي الراهن، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إن احترام التنوع لا يعني التسامح مع المحاولات الاستبدادية للحد من حرية التعبير وقمع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى. إذ أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان أكثر الوسائل فعالية لمنع نشوب الصراعات. والأهم من ذلك أن المفهوم ينطوي أيضا على الدور المهم للمرأة في بناء السلام واحترام المساواة بين الجنسين.

نؤيد تأييدا كاملا دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وهذه الرؤية التحويلية تشد من أزر عمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها. إن نجاح التجربة الأوروبية جاء نتيجة الوحدة، واستنادا إلى هذه المفاهيم نفسها. فاحترام حقوق الإنسان أمر أساسي لمعالجة الأسباب الشاملة لجميع الأزمات المعقدة وبناء مجتمعات مستدامة وآمنة وسلمية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بمشاركتكم في جلسة اليوم، سيدي الرئيس. ونود أن نشكر رئيس رواندا، بول كاغامي، ونشكر الرئيس السابق لجمهورية جنوب أفريقيا، ثابو مبيكي، والسيدة فوزية كوفي، على إحاطتيهما. كان من المهم بصفة خاصة بالنسبة لنا أن نسمع رأي قادة البلدان التي مرت بنزاعات مريرة. إذ أن خبرتهم ومعارفهم لا تقدر بثمن بالنسبة لأولئك الذين ما زالوا في خضم الأزمة ويعانون من عواقبها وأَتُونها. نعرب أيضا عن امتناننا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقييماته.

نتشاطر مع الرئاسة الكينية رأيها ومؤداه أن هناك صلة بين التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام. والواقع أن العديد من الصراعات ترتبط بالاختلافات الدينية والعرقية والخلفية الإثنية، وتنجم عن الإجحاف الاجتماعي.

وللأسف، لا تزال هناك صراعات كثيرة تدور في القارة الأفريقية. ونعتقد أن هناك أسبابا تاريخية موضوعية لذلك. وبسبب ماضي أفريقيا الاستعماري المرير، تعطلت العملية الطبيعية التي تتشكل من خلالها الدول عادة. ثم رُسمت الحدود بصورة تعسفية، وقُسمت شعوب كثيرة إما بصورة عشوائية أو جمعت معا في دول. كذلك ما من شأن هذه السياسة إلا أن تؤدي إلى بروز صراعات بين الأديان وبين الأعراق، فضلا عن فرض لغات وعادات غريبة على السكان المحليين في الأجل الطويل. لقد تعمدت بعض الإمبراطوريات الاستعمارية أن تترك وراءها خطوطا مصطنعة من الانقسام، على أمل الحفاظ على نفوذها تطبيقا لسياسة فرق تسد. ورافق ذلك أيضا استمرار الاستغلال الاقتصادي لبعض المناطق. وفي العديد من البلدان، لم يساعد ذلك على إنشاء

مجتمعات متماسكة حقا أو دول قوية يوحدها تاريخ وثقافة مشتركان، وهما أمران أساسيان لمنع نشوب الصراعات وحل الخلافات.

للأسف، تفرض اليوم نماذج اجتماعية وسياسية على بعض الدول ذات السيادة. وإذا ما أظهرت استقلالها بالخروج عن قواعد معينة، تُفرض عليها جزاءات أحادية الجانب وحروب تجارية وحتى تغيير النظام قسرا. لقد شهدنا أكثر من مرة حالات اعتُبرتْ فيها الانتخابات أحد المعايير لتقييم ما إذا كانت الدولة تتحرك نحو الاستقرار السياسي المحلي، كما لو كانت الانتخابات في حد ذاتها علاجا شافيا. وفي الوقت نفسه، تم تجاهل العديد من القضايا الأساسية الكامنة وراء الاختلافات المجتمعية لسنوات. ونرى العكس أيضا، حيث لم يحدث نقل السلطة غير المشروع في بعض الدول أي رد فعل، بل حتى جرى تأييده.

تبين أيضا أن مفهوم العدالة الانتقالية غير فعَّال. وفي كثير من الأحيان، لا تؤدي المحاكم الخاصة إلا إلى تفاقم الخلافات القائمة من خلال تكريس فوز جانب على آخر في الصراع، والمساعدة في تصفية الحسابات السياسية. بل إن الدول الأجنبية تستخدمها أحيانا كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان التي تضعفها النزاعات.

نحن مقتنعون بأن العودة إلى الحياة المعتادة بعد انتهاء النزاعات ينبغي أن تقوم على التقاليد والخصائص المحلية. وفي بعض الأحيان، بغية ضمان المصالحة المستدامة، فإن عمل لجنة تقصي الحقائق كافٍ. وفي أماكن أخرى، تكون الآليات التقليدية، مثل محاكم غاكاكا في رواندا، ملائمة. نحن مقتنعون بأن قضايا العدالة الانتقالية في عمل مجلس الأمن ليست بحثا عن صيغة عالمية، بل عمل محدد يتماشى مع السمات الخاصة بكل بلد.

ونقدر إسهام بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، التي تساعد في ضمان السلام والاستقرار في الدول المتضررة من النزاعات ولديها ولايات واسعة وموارد تقدر ببلايين الدولارات. إنها تسهم إسهاما كبيرا في إنهاء العنف وحماية الأفراد والمضي قدما في العمليات السياسية، فضلا عن الوساطة و المساعي الحميدة. بيد أن ذلك لا يمكن أن يحل محل القرارات السياسية الوطنية وعملية بناء الدولة على أساس مصالح البلد وأولوياته. والمطلوب هو استراتيجية وطنية مدروسة تقوم على الوطنية المدنية. ويجب أن يكون كل شخص، بغض النظر عن عرقه أو دينه، مواطنا في بلده أولا وقبل كل شيء وأن يفخر بذلك. ولا يحق لأحد أن يضع المميزات الإثنية والدينية فوق قانون الدولة. ولكن في الوقت نفسه، ينبغي لقوانين البلد أن تأخذ في الاعتبار الخصائص الإثنية والدينية.

ونحن مقتنعون بأن احترام التاريخ، ووضع برامج تعليمية وطنية، والعمل مع الشباب، ووضع سياسة وطنية بغية إنشاء قطاع أمن ومؤسسات حكومية مسؤولة، أمر أساسي لبناء بلد ومجتمع مستقرين، مع الاعتراف بمسؤوليتهم الحيوية عن ضمان السلام والاستقرار. والنتيجة النهائية هي حتما هوية وطنية تأخذ في الاعتبار تنوع الفئات الاجتماعية والقيم الثقافية والحضارية، فضلا عن الخصائص التاريخية للمجتمع. إنها عملية طويلة ومعقدة ولكن ينبغي أن تتم عضويا، دون فرض صيغ جاهزة من الخارج.

ولا نريد إعطاء الدروس لأي أحد لأن وروسيا نفسها دولة متعددة الجنسيات ومتعددة الأديان شهدت فترات صعبة في تاريخها، ونحن نحترم حق كل دولة في اختيار مسارها الإنمائي. ونحن على استعداد لتقاسم تجربتنا الفريدة والواسعة في التعايش السلمي بين مختلف الحضارات والأديان والثقافات. وندعم تطلعات الدول إلى ضمان رفاه شعوبها وسلامتها من خلال جهودها الخاصة، بمساعدة من جيرانها وهيئات التكامل الإقليمي.

ونلاحظ بصفة خاصة الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وبلدان القارة لبناء مجتمع أفريقي جامع ومتنوع وموحد في إطار تاريخ البشرية وثقافتها المشتركين.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن السعي إلى تحقيق السلام، وجهودنا الجماعية لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، هو حجر الأساس للأمم المتحدة وولاية مجلس الأمن. وهذه المسؤولية الهائلة تقع على عاتق كل عضو في المجلس. وكل يوم، يتطلع الملايين من الضعفاء إلينا حول هذه الطاولة كمصدر

للأمل. إنهم يتطلعون إلينا لكي ننحي خلافاتنا جانبا، ونمنع نشوب النزاعات وننهيها. ونجاحاتنا هي نجاحاتهم. وعندما نجتمع معا، يمكننا أن نساعد على تخفيف المعاناة الهائلة؛ ويمكننا تقديم الدعم الحيوي لعمليات السلام. نعم، أفعالنا وأقوالنا يمكنها أن تنقذ الأرواح.

وهذه المناقشة لا تتيح لنا فرصة طيبة للتفكير في تلك النجاحات فحسب، بل أيضا الوقت للتفكير في إخفاقاتنا الجماعية. ومن المناسب أنه انضم إلينا اليوم مقدمو إحاطات يتميزون بعمق التفكير. وأود أن أشكر الأمين العام والرئيس كاغامي والرئيس مبيكي على رسائلهم الثاقبة. لقد كان للإحاطة الشجاعة التي قدمتها السيدة فوزية كوفي أثر عميق، وأنا أشكرها.

وسأتناول اليوم ثلاث نقاط.

أولا، بينما يسعى المجلس إلى بناء السلام والحفاظ عليه، يجب أن تكون الفكرة هي الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع الشعوب. إن حقوق الإنسان ملك لفرادى البشر بكل تنوعهم. وهي تخص جميع الأشخاص، بغض النظر عن نوع جنسهم أو عرقهم أو انتمائهم الإثني أو ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية؛ بغض النظر عن الدين أو المعتقد أو الإعاقة؛ وبغض النظر عما إذا كانوا أغنياء أم فقراء؛ وبغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه على هذا الكوكب.

وغريزتنا كبشر هي تكوين الجماعات والمجتمعات؛ ونحمل هذه الهوية معنا. ولكن، كما أشار مقدمو الإحاطات، يمكن أن تصبح الهوية الجماعية في كثير من الأحيان أساسا للتهميش والتمييز، بل للإساءة. وكل امرأة تعرف هذا. ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين يعرف هذا. والجماعات العرقية والجماعات الدينية والجماعات الإثنية تعرف ذلك.

ولا ينبغي أن يكون الأمر على هذا النحو. وقال صانع السلام الأيرلندي الراحل جون هيوم:

”الاختلاف هو جوهر الإنسانية. فالاختلاف هو حادثة ولادة، ولذلك ينبغي ألا تكون أبدا مصدر الكراهية أو النزاع“.

وفي الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس، يتعرض الناس للاضطهاد لأنهم بالمصادفة ينتمون إلى جماعة معينة. وينبغي أن نسعى جاهدين لمقاومة خلق ”الآخر“، ومقاومة خلق تسلسل هرمي للبشرية. وتشهد أسوأ أحداث التاريخ البشري على خطر التهميش وعلى مخاطر الاضطهاد على أساس الهوية الجماعية.

هناك شيء واحد واضح: الاختلاف وحده لا يسبب النزاع، ولا التجانس يمنعه. ونحن كمجلس يجب أن نحرص على الاعتراف بأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك على أساس الهوية، يمكن أن تكون مقدمة للنزاع بل ومحركا له.

ثانيا، ينبغي للمجلس ألا ينظر إلى السلام على أنه حدث بل عملية. كتب الشاعر الأيرلندي و. ب. ييتس حول كيف أن ”السلام يأتي ببطء“. وفي أيرلندا الشمالية، كما هو الحال في أماكن أخرى، استغرق تحقيق السلام الذي نعتز به عقودا.

وفي كثير من الأحيان، النساء الشجاعات، مثل فوزية كوفي في أفغانستان، وهالة الكارب في السودان، وشكريا ديني في الصومال، هن اللاتي يتجاوزن الانقسامات المجتمعية سعيا إلى السلام، كما فعل تحالف النساء في أيرلندا الشمالية خلال عملية السلام الخاصة بنا. والدرس الذي أستقيه من شجاعة مثالهم هو أن السلام الذي نبنيه يجب أن يكون جامعا وقائما على الشراكات. ومن الأهمية بمكان أن نسمع من النساء العاملات في مجال بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية اللواتي ينزلن إلى الميدان بالفعل ويقمن بهذا العمل.

وكانت أصوات المجتمع المدني تلك ميزة عامة اتسمت بها رئاسة أيرلندا للمجلس في الشهر الماضي. كما أنها تشهد على أن تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى في أماكن مثل الصومال وميانمار تشكل ضغطا على المجتمعات الهشة أصلا.

ولجنة بناء السلام شريك هام في سعي المجلس إلى تحقيق السلام المستدام. إنها لا تجمع بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة فحسب، بل تجمع أيضا بناة السلام المحليين في الميدان. وفي أعقاب النزاع، لا يمكن أن يكون بناء الحكم الرشيد عملية من القمة إلى القاعدة

من قاعة مؤتمرات هنا في نيويورك. إذ يجب أن تكون جذورها في الميدان، وفي المجتمعات المحلية، وفي صنع القرار الشامل للجميع.

أما نقطتي الثالثة فهي أن العمليات الانتقالية الشاملة للجميع في سياق حفظ السلام تشكل اختبارا حاسما لفترة ديمومة السلام. وفي اللحظة التي يغادر فيها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة ذوو الخوذ الزرق، يتعين أن تكون الأمم المتحدة المعاد تشكيلها، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية مثل المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مستعدة للإسراع والتدخل لدعم وحماية السلام الذي خلفته وراءها. وهذه نقطة تحول حاسمة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بضمان عدم إعادة إثارة الانقسامات التي تم التعافي منها مؤخرا، بما في ذلك الانقسامات القائمة على الهوية.

إن اتخاذ المجلس القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١) بالإجماع لاعتراف بذلك وعلامة على أننا نتفق على أن ضرورة أن تكون العمليات الانتقالية مملوكة وطنيا وشاملة للجميع. وحيثما تحدث العمليات الانتقالية، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار آراء المجتمعات المحلية والنساء والشباب والفئات المهمشة. وحماية المدنيين أيضا مقياس رئيسي لنجاح أي عملية انتقالية.

وفي سعي المجلس إلى تحقيق السلام، وأحيانا في أعماق نزاع لا ينتهي على ما يبدو، ينبغي الا نَنْسَى ما نحاول تحقيقه. إن الاستثمار في حقوق الإنسان شرط لا غنى عنه. ويتعين علينا زيادة الاستثمار في المشاركة أيضا. وينبغي أن نتعلم كيف نستثمر في اللحظات الحرجة من عمليات الانتقال. وسيكون العائد العام لهذه الجهود تحقيق سلام أكثر استدامة وقادر على إنهاء التعصب فضلا عن مساعدة جميع الناس في تنوعهم اللانهائي على الانتماء إلى بعضهم بعضا بشعور من الكرامة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يشكر الوفد الصيني كينيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونعرب لكم عن ترحيبنا الحار، الرئيس كينياتا. أشكركم، سيدي، على ترؤسكم لجلسة اليوم. لقد كانت الإحاطات التي قدمها الأمين العام والرئيس كاغامي والرئيس السابق مبيكي بشأن موضوع المناقشة المفتوحة ثاقبة وملهمة، وأعرب عن امتناني لها حقا. كما استمعت بعناية إلى إحاطة السيدة كوفي.

إن التنوع سمة جوهرية لعالمنا. وهو قوة دائمة ومحركة للتنمية البشرية، ولكنه ربما يصبح أحيانا مصدرا للتوتر والنزاع. وبعد الحرب العالمية الثانية تحررت بلدان آسيوية وأفريقية وأمريكية لاتينية كثيرة من الحكم الاستعماري وحصلت على استقلالها. بيد أنه لم يتم القضاء التام على تركة الاستعمار بعد. فالحدود الوطنية التي رسمتها القوى الخارجية بصورة مصطنعة والهياكل السياسية والاقتصادية الغريبة الموروثة من الحقبة الاستعمارية أعاقت جميعا التكوين العضوي للهويات الوطنية لشعوب المستعمرات السابقة وأثارت مجموعة كبيرة من المسائل المعقدة في البلدان المستقلة حديثا وأصبحت أسبابا جذرية للنزاعات.

وفي عملية حل المسائل الساخنة وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، فإن كيفية جعل التنوع عاملا إيجابيا موضوع يستحق المناقشة المتعمقة. وترى الصين أنه يجب علينا أن ندعم جهود البلدان النامية بغية الحفاظ على وحدتها الوطنية. ويقتضي الحكم في أي دولة من الدول احترام التنوع الاجتماعي مع مواصلة الالتزام في الوقت نفسه بالحفاظ على وحدتها الوطنية. ولا يتعارض هذان الهدفان أو ينفي أحدهما الآخر.

وبالنسبة للكثير من البلدان النامية أصبحت مهمة الحفاظ على الوحدة الوطنية أكثر إلحاحا بينما تبدو التحديات المرتبطة به أكثر وضوحا. إن الكثير من حالات النزاع المدرجة حاليا في جدول أعمال مجلس الأمن ليست سوى نتيجة لتصاعد النزاعات الطائفية وضعف الهويات الوطنية. وتدعو الصين جميع أطراف النزاعات الداخلية إلى وضع مصالح بلدانها وشعبها في المقام الأول، وإلى تنحية الخلافات الطائفية والحزبية جانبا، فضلا عن بناء التوافق السياسي ووضع وتوطيد هيكل سياسي واسع وشامل للجميع. وندعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في مضاعفة جهودها في ذلك الصدد على طريق المضي قدما.

لقد مضت كينيا قدما في الإصلاحات خلال السنوات الأخيرة ووسعت نطاق المشاركة السياسية للمرأة والفئات الاجتماعية الأخرى.

لقد كانت تجربة كينيا وممارساتها مثالا جديرا بالثناء للمجتمع الدولي. وعلينا أن ندعم جهود البلدان النامية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع. فالتنمية أساسية لحل جميع المشاكل. وتوفر الظروف المعيشية اللائقة للجميع الضمان الأساسي لتحقيق السلام الدائم.

وخلال عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع ينبغي للبلدان المعنية أن تتمسك بنهج محوره الإنسان وأن تضع سياسات إنمائية شاملة وتشجع مبادرة السكان على جميع المستويات الاجتماعية، فضلا عن اتخاذ نهج إنمائي في التنمية الوطنية. وذلك هو الأساس الاقتصادي لتحقيق الوئام الدولي وتعزيز التماسك الاجتماعي. وفي الوقت الذي لا يزال يعاني فيه الاقتصاد العالمي من صدمة جائحة مرض فيروس كورونا، لا تزال البلدان النامية في وضع أسوأ من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية ولا يزال هدف التنمية الشاملة بعيد المنال.

ويجب علينا تحسين الحوكمة الاقتصادية عالميا وتصحيح الترتيبات الجائرة وغير المعقولة في النظام الحالي عن طريق الإصلاحات حتى يتسنى للبلدان النامية المشاركة في التعاون الاقتصادي الدولي والاستفادة منه على قدم المساواة. ويجب علينا دعم البلدان النامية لمعالجة التنمية غير المتكافئة داخل حدودها وإيلاء مزيد من الاهتمام للفئات الضعيفة، وإعادة توزيع الموارد مع تمكين الجميع من الاستفادة من ثمار التنمية ومنع استقطاب الثروة وعدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

ويجب أن ندعم جهود البلدان النامية للوقوف في وجه التدخل الأجنبي. إن لكل بلد تاريخه وثقافته الفريدة، ولذلك يحق له أن يتّبع مسارا إنمائيا مناسبا لظروفه الوطنية. لقد أدت محاولات القوى الأجنبية إلى تغيير النظام وفرض نموذج حكمها الخاص على الآخرين وتعزيز ما يسمى بالتحول الديمقراطي وتحيز النفوذ الأجنبي في النزاعات الداخلية إلى إغراق بلدان مثل ليبيا وسوريا في نزاع أهلي ودفعت أفغانستان نحو حلقة مفرغة. ويعلّمنا التاريخ أن عالما يسوده السلام والتنمية هو عالم يحفل بمختلف الحضارات فضلا عن تنوع مساراته نحو التحديث.

وفيما يتعلق بمسألة كيفية حكم بلد ما، فإنه يجب أن تكون الكلمة الفاصلة لشعب ذلك البلد. وينبغي للبلدان أن تحترم خيارات بعضها البعض فيما يتعلق باختيار الطريق الإنمائي والنظام السياسي الملائمين لها. وينبغي تشجيع الأطراف في القضايا الساخنة على البحث عن حلول تجسد الحقائق في الميدان. وينبغي أن تحظى المنظمات الإقليمية بدعمنا في الاضطلاع بدور هام في حل قضاياها الإقليمية. يجب علينا أيضا أن نعارض بحزم أي فعل من شأنه أن يبث خطاب الكراهية أو يحرض على العداوة بين مختلف المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال إساءة استخدام الإنترنت.

لا سيما أن البشرية تعيش في قرية عالمية. وتتطلب التهديدات والتحديات العالمية التي تواجهنا جميعا التزاما أقوى بالتضامن واستجابة جماعية تحت راية الأمم المتحدة. والصين على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى لممارسة تعددية الأطراف حقا وتشجيع بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية فضلا عن بناء عالم أفضل معا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وقبل أن أختتم، أود أن أشكر مرة أخرى جميع المشاركين الذين انضموا إلينا اليوم. وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية التي قدمت حتى الآن بيانات مكتوبة بشأن موضوع مناقشة اليوم. وستكون البيانات التي سنتلقاها بنهاية اليوم جزءا من تجميع البيانات التي أُدلي بها خلال هذه الجلسة. ونتطلع إلى الحصول على المزيد منها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.